جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في قطاع الخدمات "دراسة تطبيقية" بفندق المصلى بالمدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر

في العلوم التجارية تخصص:محاسبة

إعداد الطالبتين:
- حماني الزهرة
- بن بوذينة فاطمة الزهراء

الأستاذ المشرف:
د- شبوطي حكيم

أعضاء اللجنة المناقشة	
د. شبوطي حكيم	مشرفاً
د. فلاق علي	رئيساً
د. بن عيشوش محمد	عضواً

السنـة الجامعية 2016/2015



الإهداء

الى رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء

الى التي سهرت من أجل راحتي وأضاءت لي الدرب بالشموع

أمي العزيزة أطال الله في عمرها

الى ركيزة عمري ومنبع ثقتي وإرادتي ومعلمي في الحياة

أبي الغالي فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال الله في عمره

الى عائلتي الكريمة وكل الأهل و الأقارب

الى كل الأصدقاء وبالأخص "محمد"، "زهرة"، "سعاد" "حميدة"، "حسيبة وأمال"

الى كل طلبة تخصص محاسبة

الى كل من مد يد المساعدة في إنجاز هذا العمل

فاطمة الزهراء

شكرا وعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث، ولا يسعنا إلا أن نسجد لله شكراً وحمداً على توفيقه ، ويذكر لأهل الفضل عليينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع.

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " حديث شريف.

ونخص بالشكر والإمتنان والتقدير الأستاذ الدكتور" شبوطي حكيم " أطال الله في عمره، المشرف على البحث وذلك على صبره معنا في تقديم النصح و الإرشاد و الآراء النيرة و على كل ما بذله من جهد والذي كان لتوجيهاته وملاحظته القيمة الأثر الكبير علينا .

كما نتوجه بالشكر الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفونا بحضورهم لمناقشة هذه الأطروحة.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لمسير الفندق "بوهدة يوسف" على تحفيزنا و دفعنا لإتمام هذا البحث.

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة المدية و عبر مختلف مراحل الدراسة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الإمتنان الى كل من ساهم با لتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد البحث.

والله الموفق



الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل " ...واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل بي ارحمهما كما ربياني صغيرا " .

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها أمي الغالية أدام الله عليها الصحة والعافية .

رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من اجل تعليمي أبي الغالي .

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه وأقتدي بخطواته جدي أحمد أطال الله في عمره .

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكاتهم إخوتي حفظهم الله

إلى العائلة الكبيرة ، إلى من أعتز بصحبتهن وهننت بالعيش معهن وأكثر من أحببتهن : سلمى ، نريمان، سهيلة ، سامية ، فطيمة ، خليفة ، سعاد ...

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوضعت قلبي ... إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع .

زهرة

المحتـــــــــــــوى	الصفحة
شكـــر وتقديـــــــــر	
إهـــــــــــــــداء	
قائـــمـــة الأشكـــال	
قائـــــــمة الملاحـــــق	
ملخـــــــص الدراســـة	
المقدمـــــة العامـــــة	أ
الفصـــــل الأول : نظم المعلومات المحاسبية	2-30
مقدمة الفصل الأول	2
المبـحث الأول: ماهية نظم المعلومات	3
المـطلب الأول: ماهية نظام المعلومات وعناصره وموارده	3
الفـرع الأول : مفهوم نظام المعلومات	3
الفـرع الثاني : عناصر و موارد نظم المعلومات	5
الـمـطلـب الثاني : وظائف نظم المعلومات وأهدافه	8
الفـرع الأول: وظائف نظم المعلومات	8
الفـرع الثاني: أهداف نظم المعلومات	10
المبحث الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبية	11
الـمـطلب الأول : طبيعة نظم المعلومات المحاسبية	11
الفـرع الأول : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومستخدميها	11
الفـرع الثاني : الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي ليكون فاعلا و كفؤا	14
المـطلب الثاني : الأهداف والخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية	15
الفـرع الأول: أهداف نظم المعلومات المحاسبية	15
الفـرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	16
المبحث الثالث : استخدامات نظم المعلومات المحاسبية	19
المطلب الأول: العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي	19

الفرع الأول : نطاق عمل نظم المعلومات المحاسبية	19
الفرع الثاني: أنواع المعاملات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية	21
الفرع الثالث : وظائف ومقومات نظم المعلومات المحاسبية	23
المطلب الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه	25
الفرع الأول : إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية	25
الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبي	27
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني : جودة المعلومات المالية	32-62
مقدمة الفصل الثاني	32
المبحث الأول: ماهية جودة المعلومات المالية	33
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية	33
الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المالية وأنواعها	33
الفرع الثاني : قياس وأبعاد جودة المعلومات المالية	35
المطلب الثاني : ماهية القوائم المالية	37
الفرع الأول : مفهوم القوائم المالية و خصائصها	37
الفرع الثاني: الغرض من القوائم المالية	39
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية	42
المطلب الأول : عرض قائمتي المركز المالي والدخل	42
الفرع الأول : مفهوم قائمة الدخل	42
الفرع الثاني : قائمة المركز المالي	45
المطلب الثاني : المطلب الثاني :عرض قائمة التدفقات النقدية وحقوق الملكية و الإيضاحات	49
الفرع الأول :قائمة التدفقات النقدية و التغير في حقوق الملكية بالإضافة إلى الإضاحات	50
الفرع الثاني : العلاقة بين القوائم المالية	60

خلاصة الفصـــل الثـــانـي	62
الفصـل الثـالث :دراســـــة حـــــالة فندق المصلى بالمديـــة	79-64
مقدمة الفصل الثالث	64
المبـحث الأول: تقديـــــم عـــــام حول فندق المصلى بالمديـــــة	65
المطلـب الأول :نـــبذة عن الفنـــــــدق	65
الفـرع الأول: تعريف فندق المصلى بولاية المدية وهيكله التنظيمي	65
الفـرع الثاني: مكـــــونات الفنـــــدق	67
المطلـــب الثاني:المهام والإجراءات المتبعة في بعض أقسام الفندق	69
الفـرع الأول: العملاء و قسم الطوابق	69
الفـرع الثاني : قـــسم الاستقـــــبال	70
المبحـــث الثانـي :الدراسة المحاسبية للفندق محل الدراســـة	71
المطلـب الأول : بعض المستندات المستعملة في مختلف أقسام الفندق	71
الفـرع الأول : المستندات اليومـية	72
الفـرع الثانـي : العمليات التي يقوم بها الفندق محل الدراسة	73
المطلـب الثانـي : الأصناف المحاسبية المستعملة في الفندق محل الدراسة	74
الفرع الأول : جانب الأصول	74
الفرع الثاني : جانب الخصوم	77
خلاصة الفصل الثالث	79
الخاتـــــمة العامـــة	81
قائـــمة المـــــراجع	85
المـــــلاحق	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الفصـــــــــــل الأول		
1- 1	تصور لعناصر نظم المعلومات و مواردها	7
2- 1	وظائف نظام المعلومات	9
3- 1	نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث	12
4- 1	العلاقة بين النظم الفرعية ونظم المعلومات المحاسبية	22
5- 1	العوامل التي تؤثر في تصميم نظم المعلومات المحاسبية	28
الفصـــــــــــل الثاني		
1- 2	التدفقات النقدية مصنفة على أساس النشاط	55

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية – جانب الأصول	92
2	الميزانية – جانب الخصوم	93
3	جدول حسابات النتائج	94
4	جدول تدفقات الخزينة	95
5	جدول رأس المال الصافي	96
6	الميزانية العامة	97

ملخص الدراسة

الملخص :

تمثل المعلومات موردا من الموارد المهمة في المؤسسات والتي نستطيع من خلالها تحقيق مزايا تنافسية، ولكي تؤدي المعلومات هذا الدور تحتاج إلى المعالجة أي تحتاج إلى تخطيط وتنظيم ورقابة من أجل الاستفادة منها بشكل جيد، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتم معالجة المعلومات في إطار منظم ،ويتمثل هذا الإطار بنظام المعلومات المحاسبي والذي أصبح أحد أهم الأنظمة الواجب توفرها في المؤسسات خاصة المؤسسات الخدماتية منها .

ولكن وجود هذا النظام لا يكفي وحده لتحقيق ذلك، بل ينبغي عليه أن يمتاز ببعض الخصائص التي تجعله يوفر المعلومات لاعتبارات التوقيت المناسب والدقة والشمولية، التي تجعله نظاما ناجحا وبالتالي يمكن الاستفادة منه بشكل أمثل خاصة في ما يخص الجودة في استخلاص المعلومة المالية، بحيث تعتبر جودة المعلومات المالية الحجر الأساس التي تبنى عليه القوائم المالية .

وفي هذا السياق انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المالية في قطاع الخدمات، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج أساسي مفاده أن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أسس ومبادئ سليمة يجعله قابلا للتجديد، وبالتالي إنتاج معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

Rèsumè

Informations représentent une affectation de ressource dans les institutions, à travers lequel nous pouvons réaliser un avantage concurrentiel, et afin de remplir ce rôle, information qui devait être adressée qui doivent planifier, organiser et contrôler afin de bien les utiliser et de faire que l'information devait être traitée dans un cadre structuré, ce cadre est le système d'information comptable et qui est devenu l'un des systèmes plus importants qui doivent exister dans les institutions d'organismes de service spécial.

Mais avoir ce système seul n'est pas suffisant pour atteindre cet objectif, mais devrait il possède certaines caractéristiques qui font il fournit des informations pour les considérations en temps opportun, de précision et d'exhaustivité, ce qui fait de lui un succès et ainsi peut utiliser optimale surtout en ce qui concerne la qualité de la recherche d'information, où la qualité de l'information financière la pierre de fondation sur les États financiers.

Dans ce contexte l'étude partit un problème majeur que l'utilisation des informations systèmes affectent la qualité de l'information financière dans le secteur des services comptables, l'étude a révélé une conclusion fondamentale que la conception de la comptabilité des système d'information sur les fondements et principes de bonne rend un renouvelable et donc produire des renseignements reflétant la situation réelle de l'entreprise.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تسعى جميع المنظمات إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل فعال من اجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي منظمة، وهو الربحية وتعظيم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك، وذلك بشتى الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أدائها وزيادة أرباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي ونظم المعلومات بشكل خاص، بحيث أصبحت تنتج البيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وتهيئتها كمعلومات يمكن أن تتحقق فيها معايير الجودة والفائدة لمستخدميها في حالة استخدامها بشكل كفؤ وفعال.

وفي ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية أصبح لزاما على أصحاب القرار في مؤسسات الأعمال وما يشهده قطاع الخدمات الذي سوف يتم التركيز عليه في هذه الدراسة تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على المعلومات المحاسبية بدقة يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قراراتهم، وللوصول إلى الدقة وسلامة القرار لابد من إتباع نظام معلوماتي فعال، لذلك لابد من تقييم الدور الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية من تأثير على جودة المعلومات المالية التي تقدمها تلك الأدوات المالية وما الفائدة المتحصل عليها من تلك التكنولوجيا المستخدمة.

فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية يهتم بالأحداث الاقتصادية والخدماتية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي ولا يتحقق هذا إلا بتوفر نظام معلوماتي يشمل كل وظائف المؤسسة، وبهذا اختصت نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا، وذلك من خلال ازدياد الأهمية النسبية للبيانات المالية كمصدر للمعلومات التي تخدم المهتمين من رجال الأعمال والمؤسسات الخدماتية في اتخاذ القرارات، ولكي تفي المعلومات المالية باحتياجات مستخدميها لابد أن يتوفر فيها المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية التخطيط والرقابة، وكذلك يجب أن تكون قابلة للمقارنة لتقييم أداء المؤسسات .

أولا :مشكلة الدراسة

تكتسب نظم المعلومات المحاسبة أهميتها من واقع الدور الذي تمثلة في تزويد المسير بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وما يتطلب القيام به وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي :

" ما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في قطاع الخدمات عموما وفندق المصلى بالمدية خصوصا ؟ ."

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بنظم المعلومات عموما ونظام المعلومات المحاسبية خصوصا ؟ .
- ماذا نقصد بجودة المعلومات المالية ؟ وكيف يمكن المحافظة عليها في قطاع الخدمات ؟.
- هل تؤثر عملية استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الفندقية؟ .

ثانيا : فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة يمكننا تقديم الفرضيات التالية :

- نظم المعلومات المحاسبية يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجد فيها، والمساهمة في حل المشاكل المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على التداخل في المهام.
- تعتبر جودة المعلومات المالية أساس اتخاذ القرارات، وتستمد من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات المالية ضمن نظام معلومات .
- نظم المعلومات المحاسبية هو عملية بيانات مترابطة منطقيا ومخزنة على وسائط مادية تحفظ فيها، ليتم تحويلها لمعلومات تستخدمها عدة أفراد في المؤسسة العامة والخدماتية وبمواقف مختلفة .

ثالثا:أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية نظم المعلومات المحاسبية التي لا تكتمل أهميته إلا إذا نظمت وجسدت في شكل أنظمة معلومات فرعية ومتكاملة في نفس الوقت، وهذا ما افتقدته المؤسسات الخدماتية في الجزائر، لذا يقع على عاتق المؤسسات السير قدما نحو إعداد النظم المعلوماتية تتفرع حسب عدة وظائف وأنشطة تعمل على توفير إنتاج المعلومة المحاسبية الذي يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة المتعلقة بالمؤسسة، من جهة وتزويد أو توصيل هذه المعلومات للأطراف الخارجية كالجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب ، الدائنين ...إلخ .

رابعا :أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

– محاولة التعرّف على ماهية نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقه على واقع المؤسسات الخدماتية والفندقية منها بشكل خاص، من خلال تناول عينة فندق المصلى بالمدية بالإضافة إلى دوره في المؤسسات وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة.

– تحديد طبيعة وقوة علاقة الارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية وخصائصه التي تعتبر من أهم مؤشرات نجاحه .

– الحاجة إلى المعلومات المالية وجودتها وضرورتها بالنسبة لصانع القرار تتزايد أهميتها بصورة هائلة مما جعل منها موردا هاما للمؤسسات الخدماتية .

– التعرف على أسس بناء نظم المعلومات المحاسبية حتى يكتسي صفة الفعالية في المؤسسات الفندقية.

– إبراز أهمية جودة المعلومات المالية في حل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسة في الجانب الفندقي ومدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في توفير تلك المعلومات .

خامسا :أسباب اختيار البحث

– تتعلق مبررات اختيار الموضوع بأسباب ذاتية متمثلة في رغبتنا بدراسة كل جديد جاء به نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساته على المؤسسات الخدماتية لهذا النظام، بالإضافة إلى إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة .

– أما الأسباب الموضوعية فهي مرتبطة بموضوع بحثنا الذي له علاقة بالمستجدات المحاسبة على الساحة الاقتصادية والمؤسسات الخدماتية، وكل هذا لتجنب مجموعة من التساؤلات التي تختلج صدور الباحثين والمتعلقة بموضوع نظم المعلومات وأثره على جودة المعلومات المالية وتطبيقاتها من قبل المسيرين وهذا أمرا لا مناص منه بحكم أنها تمثل قاعدة وجوهر عملية التخطيط وصنع القرار، من خلال محاولة التأصيل النظري والعلمي للموضوع، ولو بالنظر البسيط بحكم ندرة المراجع المعدة لذلك في المكتبة الجامعية خصوصا الجزائرية منها.

سادسا :الدراسات السابقة

استنادا لبعض المذكرات والأطروحات السابقة من أجل إثراء بحثنا هذا ومن بين أقربها صلة بموضوع بحثنا نذكر ما يلي :

1 –" **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالب : بوفروعة سوفيان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2012، حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ؟ .

حيث قسمت الدراسة إلى أربعة فصول : الفصل الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي، والفصل الثاني تحت عنوان قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة،أما الفصل الثالث تمحور حول

نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الرابع تناول دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير .

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة بالبحث وتكمن أهمها حول :

– جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية كما تعتمد بشكل أساسي كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية .

– أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات ومعالجة وعرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لانجاز عملية اتخاذ القرار .

– الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاح عملية اتخاذ القرار اعتمادا على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام نظام المعلومات المحاسبي .

وبالنظر إلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية واطلاعنا على موضوع الباحث بوفروعة سوفيان فقد تم تقاطع بحثنا مع موضوع الباحث والتي استفدنا منها بشكل عام من خلال النقاط التالية :

– من متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبية توفر عوامل الملائمة والثقة والمصداقية في المعلومات والبيانات التي تم تجميعها بغرض معالجتها والحصول على مخرجات ملائمة لإتمام اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب .

– نظم المعلومات المحاسبية يؤثر ويتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، القانونية وحتى الثقافية والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات المؤسسة .

وبالرغم من أن الباحث بوفروعة سوفيان حاول الإلمام بموضوع بحثه إلا أنه انحصر حول نقاط محدودة، مما جعلنا نوسع في موضوع بحثنا من خلال التطرق إلى بعض النقاط التي لم يتطرق إليها وتتمثل أهمها في :

– الحاجة الماسة إلى جودة المعلومات المالية في المؤسسات الخدماتية و صعوبة اتخاذ القرارات، جعل من نظم المعلومات المحاسبية موقعا هاما في التعامل به والارتكاز عليه لاستيعاب المعلومات والتحقق من مصداقيتها .

2 – " **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، دراسة حالة لينذ غاز 2011/2009**"، مذكرة الماستر في علوم التسيير من إعداد الطالب : عباسي عصام، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012، حيث دار موضوع بحثه إلى أي مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة لينذ غاز لوحدة ورقلة واتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي خلال 2011/2009 ؟، بحيث تم تقسيم

الدراسة إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية، الفصل الثاني عموميات حول القوائم المالية واتخاذ القرارات ، أما الفصل الثالث جاء فيه دراسة تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي .

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري .
- الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها .

تم استنادنا إلى هذا البحث باعتباره مرتبط بجانب معين من بحثنا والذي يشمل مجموعة من العناصر التي يشترك فيها كلا البحثين وتتمثل في ما يلي :

- تعتبر جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء واستمرار المؤسسة .
- تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة .

لقد انحصرت الدراسة السابقة حول موضوعها وبالتالي تجاهلت العديد من الأمور التي حاولنا استدراكها من خلال إبرازها في ما يلي :

- أهم القوائم المالية المعمول بها في المؤسسات الفندقية ودراسة طبيعة الأصناف المعتمد عليها في تلك القوائم
- تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية أهم مصادر المؤسسات الخدماتية والتي تنحصر في القوائم المالية .

سابعا :حدود الدراسة

– البعد المكاني للدراسة : تهتم دراستنا هذه في بعدها المكاني على دراسة حالة ميدانية خاصة بفندق المصلى بالمدية .

– البعد الزمني للدراسة :الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة فترة محددة من تاريخ الفندق وهي سنة 2010 نظرا لعدم توفر المعلومات والبيانات لسنوات أخرى .

ثامنا :منهج البحث

– بالنظر لطبيعة الموضوع وأملا في الوصول لكافة تطلعاتنا كطالبتين ملمتين بالبحث ، والإلمام بمختلف جوانبه، سوف نستخدم مزيجا من المناهج التي تتلاءم والدراسة التي نقوم بها، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف مكونات ومضمون نظام المعلومات المحاسبية، في المؤسسة الفندقية في جانبه النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي .

تاسعا:هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة وعلى الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي كالتالي :

- الفصل الأول : تحت عنوان " نظم المعلومات المحاسبية " وجاء ضمن ثلاث مباحث و الذي حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية نظم المعلومات بمضمونه العام، وذلك بالتعرف أولا على المفاهيم الخاصة بظام المعلومات وتحديد عناصره وموارده، وهذا كله يعتمد على الوظائف الأساسية له لتحقيق أهدافه العامة ، أما المبحث الثاني فسنحاول تحديد ماهية نظم المعلومات المحاسبية يشتمل على طبيعة نظم المعلومات المحاسبية كمفهومه ومستخدميه بالإضافة إلى الخصائص التي يتمز به ، أما المبحث الثالث جاء فيه استخدامات نظم المعلومات المحاسبية كأنواع المعاملات الرئيسية ووظائفه ومقوماته بالإضافة إلى إجراءات تصميمه والعوامل التي تؤثر فيه .
- الفصل الثاني : بعنوان " جودة المعلومات المالية " والذي سوف نتطرق فيه إلى المبحث الأول على ماهية جودة المعلومات المالية، من خلال تعريف الجودة بالعموم وجودة المعلومات المالية بالخصوص مع إبراز أنواع المعلومات المالية بالإضافة إلى ماهية القوائم المالية ، أما المبحث الثاني فقد تم عرض القوائم المالية بشتى أنواعها (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية، والإيضاحات)، وتحديد العلاقة بين تلك القوائم المالية .
- الفصل الثالث : بعنوان "دراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في فندق المصلى بالمدية " وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين فخصصنا المبحث الأول إلى تقديم عام حول الفندقية بصفة عامة ، المبحث الثاني حول العمليات المالية التي يقوم بها، وهذا من خلال دراسة تطبيقية حول الأصناف المحاسبية المعتمدة في المؤسسة الفندقية .

عاشرا: صعوبات البحث

إن العقبات الأساسية التي تواجه أي باحث وقت إنجاز البحث تتمحور معظمها حول النقاط التالية:

-نقص للدراسات الميدانية التي توضح تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية بالخصوص في المؤسسات الخدماتية، حيث انحصرت أغلب البحوث المقدمة بشأن الموضوع بدراسة شق عن آخر، وخاصة بجوانبه النظرية و إهمال الجانب التطبيقي .

– شح الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت موضوع البحث خصوصا تلك المتعلقة بالمؤسسات الخدماتية في الجزائر و لاسيما في مجال دراسة الفنادق .

– صعوبة إجراء الدراسة الميدانية ، خاصة المتعلقة بجمع المعلومات المالية والمحاسبية حول المؤسسات محل الدراسة .

الفصل الأول
نظم المعلومات المحاسبية

مقدمة الفصل

تتميز البيئة الصناعية الحديثة بالتغير المستمر نظرا لتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات العالمية، وظهور أساليب الإنتاج المتطورة مما نتج عنه صعوبة في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية والخدماتية، خاصة في ظل نقص المعلومات وعدم توفرها بالشكل والوقت المناسب فإن الإدارة دائما تبحث عن المعلومات المناسبة لعملية صنع القرار، وإن القرارات التي تتخذ تعتمد على المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، ونظرا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة من أجل عملية صنع القرا ر،وبالتالي بات من الضروري التركيز على نظام المعلومات المحاسبية وتصميمه بالشكل الذي يفي بمتطلبات الأطراف المستفيدة منه سواء كانت هذه الأطراف داخلية كالإدارة، أو خارجية (زبائن، الموردون،الحكومة،المستثمرين) إذ في هذا العصر الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة عليه من تطوير نظام المعلومات المحاسبي وتكيفه مع المتطلبات الحديثة التي تتسم بالديناميكية المستمرة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية النظام ونظم المعلومات المحاسبية .

وذلك كما يلي :

- المبحث الأول : ماهية نظم المعلومات .
- المبحث الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبية .
- المبحث الثالث: استخدامات نظم المعلومات المحاسبية .

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات

تعد نظم المعلومات واحدة من أهم حقوق المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الحديثة في مختلف منظمات الأعمال، إلا أنه لا يزال هناك اختلاف حول المفهوم العلمي والدقيق لهذه النظم ودورها في إنجاز وظائف وأنشطة الإدارة، ومع هذا إلا أنها أضحت اليوم نظم المعلومات تقدم الفرصة العامة لإعادة ترتيب أمورها وفقا للمتطلبات والمتغيرات التي تحدث في الاقتصاد عامة والمؤسسات خاصة .

المطلب الأول :مفهوم نظام المعلومات، عناصره وموارده

تعددت نظم المعلومات في العصر الحديث بشكل كبير جدا، وذلك بالاعتماد على قواعد البيانات المتطورة والتي تهدف إلى توفير المعلومات الموثوقة والمتكاملة وفي الوقت المناسب لتلبية المستخدمين بشكل خاص ولمتخذي القرارات بشكل عام .

الفرع الأول : مفهوم نظام المعلومات (Information Systems) :

في ظل التغيرات البيئية وتطور المؤسسات ازدادت أهمية نظام المعلومات، فأصبحت طريقة جمع المعلومات والمعرفة تتم بطرق ومواصفات علمية وموضوعية، وأصبحت المعلومات مورد استراتيج يعتمد عليه متخذو القرارات، ومن خلال هذا يمكن إبراز وجهة نظر كل الكتاب والباحثين في هذا المجال .

1 – تعريف نظام المعلومات

تعددت التعريفات الخاصة بنظام المعلومات باختلاف الخلفيات العلمية والعملية لأصحابها، وذلك تبعا لتأثر كل واحد منهم بخلفيته .

فعرف نظام المعلومات على أنه : "هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوط الاتصال"[1] .

ويمكن أن يعرف كذلك بأنه " إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع "[2].

---

[1] جمعون أحمد، مناعي مونير، **أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة مؤسسة موبيليس" وكالة البويرة، "** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،جامعة البويرة، 2015،ص 32.

[2] كمال الدين الدهراوي ،**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص 15.

كما يمكن أن يعرف بأنه " مجموعة من المصادر جهاز، أفراد، معطيات، إضافة إلى إجراءات تسمح بامتلاك ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات على شكل معطيات،نصوص صور ...الخ ضمن المؤسسة" [1].

كما عرفه كل من Robert وSatzinger نظام المعلومات بأنه : " مجموعة من المكونات التي تستقبل وتعالج وتخزن، وتسترجع المعلومات اللازمة لتنفيذ عملية إدارية " [2].

2- أنواع نظم المعلومات :

تختلف نظم المعلومات من حيث المفاهيم التي ترتكز عليها ودرجة استعمالها واستيعابها للتقدم التكنولوجي و من هذه الأنواع نجد منها ما يلي [3].

2 /1 نظم المعلومات الحديثة :يدل هذا المصطلح على نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية أي المعالجة الإلكترونية للبيانات Electronic Data Processing ،بالإضافة إلى الوسائل الآلية الأخرى المتقدمة مثل الهواتف والانترنت والأقمار الصناعية، وهذا ما يطلق عليه نظم المعلومات الحديثة أو الإلكترونية .

2 /2 نظم المعلومات القديمة : وهي النظم التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية أو الورقية وبعض الآلات والأدوات التقليدية في جمع،ومعالجة وتوزيع المعلومات أي النظم التي لا تستخدم الوسائل الإلكترونية في تشغيل البيانات والمعلومات.

2 /3 نظم المعلومات المتكاملة : وهو مفهوم حديث لنظم المعلومات يطبق عند تواجد أكثر من نظام واحد في المنظمة، حيث تكون غاية نظم المعلومات المتكاملة تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية، فبدلا من تشكيل أنظمة معلومات مستقلة لكل من الإدارة المالية والموازنات وإدارة البحث والتطوير والموارد البشرية، يمكن بناء نظم معلومات متكاملة ترد على هذه الثغرة وتؤمن التنسيق والتكامل بين الأهداف والإجراءات وبرامج التنفيذ لتفادي أي تكرار أو اختناق في أية مرحلة من مراحل العمل .

---

[1] الخطيب أحمد، زيغان خالد، **إدارة المعرفة و نظم المعلومات** ، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص ،71.

[2] أبو غليطة الهام،**أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة** ، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013، ص، 136.

[3] المحيا العتيبي فيحان محيا علوش، **دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية " دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض "**، رسالة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2004،ص، ص ،28،27.

2 /4 نظم المعلومات الشاملة : إن حداثة نظم المعلومات وتكاملها لا يكفيان وحدهما ولا يكفلان عملية تشغيل البيانات بفعالية، كما تبين ذلك معظم الدراسات الميدانية، فإن تطبيق نظرية النظم يعني أن يكون نظام المعلومات شاملا لكل المتغيرات المؤثرة فيه والمتأثرة به .

الفرع الثاني : عناصر وموارد نظام المعلومات

1- عناصر نظام المعلومات Information System Elements

يقصد بالعناصر المكونة للنظام تلك الأجزاء المادية التي تدخل في تكوينه، وتضمن القيام بوظائفه بالشكل السليم وهي تنقسم للأجزاء التالية :

1-1-الأجهزة : يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من الهاتف والآلات الكاتبة والآلات الحاسبة والحاسبات الإلكترونية بأجهزتها المختلفة والمكملة لها مثل وحدة التشغيل المركزية وأجهزة المدخلات والمخرجات، ووسائل الاتصال وسائل إعداد البيانات.

1-2- وسائل حفظ وتخزين البيانات : وهي تتكون أساسا من الملفات والمستندات المكتوبة وآلات التصوير في النظم اليدوية ويضاف إلى ذلك الأشرطة والأسطوانات الممغنطة [1].

1-3-**البرامج** : وهي من الأجزاء المادية لنظم المعلومات المبنية على أساس الحسابات الإلكترونية فقط [2].

1-4- **قاعدة البيانات** : وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة، والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرنامج التطبيقي عليها حرفيا للحصول على المعلومات [3].

---

[1] حسين أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ،23.

[2] جمعون أحمد ،مناعي مونير، **أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية "دراسة حالة مؤسسة موبيليس" وكالة البوير** مرجع سبق ذكره، ص،37.

[3] حسين أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية** مرجع سبق ذكره ، ص، 24

1-5-إجراءات التشغيل : اليدوية والآلية المتعلقة بجمع وتشغيل وخزن البيانات حول أنشطة المنظمة [1].

1-6- **العنصر البشري** : هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون، يعالجون وينشرون المعلومة، وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية ومحللي ومصممي النظم وواضعي البرامج اللذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات [2].

2 – موارد نظم المعلومات : يتكون نظام المعلومات من أربعة موارد أساسية يمكن تحديدها فيما يلي[3]:

الموارد البشرية : يعتبر العنصر البشري أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات ، حيث أن المعلومات تنتج وتستخدم من قبل العنصر البشري في المؤسسات لممارسة الأنشطة واتخاذ القرارات المختلفة .

الموارد المادية : إن الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال هي جزء من نظام المعلومات حيث تسهم أجهزة الحاسب بشكل مباشر في تطويرها وبذلك فهي لا تعد سوى أداة تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات ،أما وسائل الاتصال هي التي تقوم بإيصال أجهزة النظام ببعضها البعض وتنقل المدخلات للنظام و المخرجات لمختلف المستخدمين .

موارد البرامج : وهي مجموعة الإجراءات والتعليمات التي توجه وتتحكم في عمليات تشغيل الحاسب،وعليه فإن من الضروري التحكم في هذه التقنية باعتبارها أمرا هاما في تصميم نظم المعلومات الحديثة .

موارد البيانات : تعتبر البيانات من أهم الموارد في شركات الأعمال الحديثة لأنها تعتبر المادة الخام الأساسية التي سيتم استخدامها لإنتاج المعلومات المساعدة على اتخذ القرارات، إن بقاء الشركة

---

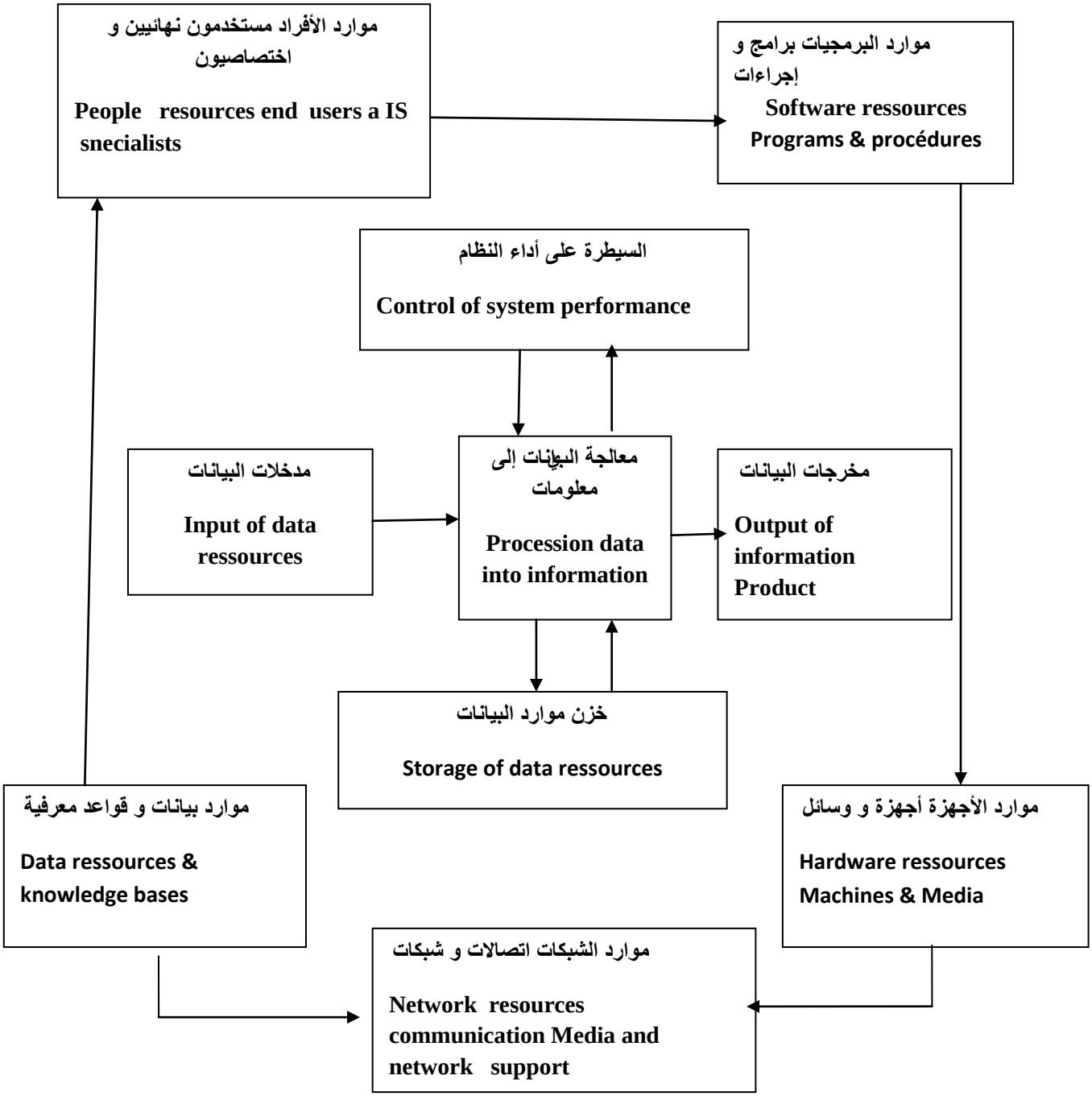
[1] حجاج محمد الهاشمي، مسعودي حسام ، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، يومي 6- 5/ 05 / 2013، ص،7.

[2] حسين أحمد حسين علي ، **نظم المعلومات المحاسبية** مرجع سبق ذكره ، ص ،24.

[3] الوافي الطيب ، **دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012، ص، 17.

واستمرارها يعتمد بالأساس على البيانات المستخدمة في تشغيل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المؤثرة على مستقبلها لذا يجب أن تدار البيانات بفاعلية لتحقيق أكبر منفعة ممكنة لمستخدميها.

الشكل (1 –1) : تصور لعناصر نظم المعلومات و مواردها



المصدر : قنديلجي عامر إبراهيم، الجنابي علاء الدين عبد القادر ، **نظم المعلومات الإدارية**، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص،49.

المطلب الثاني : وظائف نظم المعلومات وأهدافه

في الحقيقة إن المؤسسات بمجملها سواء كانت صغيرة أو كبيرة في حاجة ماسة لنظام معلومات ليس بالضرورة أن يكون معقدا، نظرا لقلة العمليات المحاسبية في المؤسسات وبالتحديد المؤسسات الخدماتية، بحيث يشمل كل نظام معلوماتي على وظائف تؤهله للقيام بمهامه .

الفرع الأول: وظائف نظم المعلومات

إن وظائف نظام المعلومات متنوعة ومتعددة وتتفاوت أهميتها من وظيفة لأخرى وكل هذه الوظائف أساسه المعلومات، فهي تتلخص في تجميع البيانات ثم معالجتها وتخزينها وبعد ذلك توزيعها وإيصالها إلى مواقع طلبها وهي كالآتي:

1-1/ **تجميع البيانات** : إن مجرد مشاهدة الأحداث ليس كافيا فوحدة تجميع البيانات يجب أن تسجل أيضا باستخدام الرموز، وأوصاف لبعض الخصائص وبعض هذه الأحداث، ويجب أن يأخذ هدف نظام المعلومات في الحسبان عند تحديد البيانات الأساسية التي يجب تجميعها، بمعنى تحديد ما يجب أن يقاس ويتطلب إدراك كامل بنوع المخرجات المطلوبة من نظام المعلومات ، وهذا يتطلب معرفة بأهداف المنشأة وكيف يمكن تحقيقها [1].

1-2/ تشغيل البيانات : ولتحويل البيانات إلى معلومات، فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ أو (تصوير البيانات) في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى [2].

1-3/إدارة البيانات: وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاثة خطوات وهي [3] :

أ/ **التخزين:** يعني وضع البيانات في ملفات Files ،أو قواعد بيانات وتقدم البيانات المخزنة تاريخ الأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط، ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات .

---

[1] عطا الله أحمد الحسبان، طا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2013،ص42.

[2] الدهراوي كمال الدين، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** مرجع سبق ذكره ،ص، 19.

[3] المرجع نفسه، ص،ص19،20.

ب/ تحديث البيانات : يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية أو الأحداث(القيم الحالية التي تدين بها الشركة للموردين أو القيم الحالية التي على المدينين).

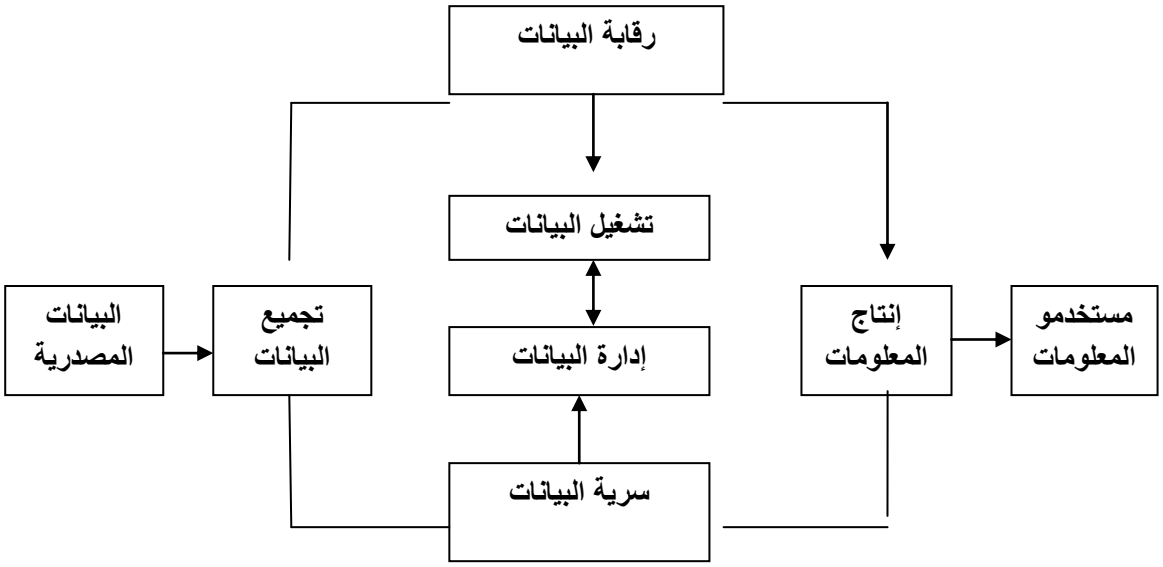
ج/ استدعاء البيانات: تعني استرجاع البيانات المخزنة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4- الرقابة وحماية البيانات : أي حماية البيانات من التلاعبات والتأكد من صحتها، ومن ثم تحقيق الدقة في المعلومات [1].

5-إنتاج المعلومات واتخاذ القرارات : وهي آخر وظيفة لنظم المعلومات ، أي وضع المعلومات في يد المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها من أجل اتخاذ قرارات صائبة، ويتطلب ذلك إنتاج التقارير وتوصيلها [2].

و يمكن توضيح وظائف نظام المعلومات من خلال الشكل التالي:

الشكل (1 -2) : وظائف نظام المعلومات



المصدر : القباني ثناء علي،**نظم المعلومات المحاسبية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003،ص18.

[1] عيادي عبد القادر، **دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة شلف سنة 2008، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص، 8.

الفرع الثاني: أهداف نظم المعلومات

تهدف نظم المعلومات أساسا إلى ضمان تدفق البيانات والمعلومات وتبادلها بين مراكز الأنشطة المختلفة بالمنظمة وجمع البيانات بطريقة متكاملة وتشغيلها بالطرق المناسبة وتخزينها ومتابعة جميع التعديلات والتغيرات التي تحدث على البيانات والمعلومات المخزنة وتحديثها واسترجاعها في الوقت المناسب وتحقيق الأمن الكامل للمعلومات،و لنظام المعلومات ثلاثة أهداف أساسية يمكن حصرها كما يلي [1]:

- **القرار**: يسمح نظام المعلومات باتخاذ القرارات في ظروف سليمة نسبيا في ظل النتائج والعواقب المتوقعة.
- **المراقبة**: نظام المعلومات هو ذاكرة المؤسسة، فهو يعالج المعلومات المتعلقة بماضيها وإعطاء تسلسل تاريخي لحالتها ووضعيتها ومراقبة تطورها.
- **التنسيق**: معالجة المعلومات يحضر المؤسسة لتنسيق نشاطاتها وأنظمتها الفرعية كما سبق هنالك أهداف يعمل نظام المعلومات على تحقيقها.

و يمكن تجزئة هذه الأهداف إلى الأهداف التالية [2]:

– مساعدة المديرين في مهامهم في مجال التخطيط والرقابة وهذه المعلومات تنجز عندما تصل إلى معلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

– إعطاء معلومات وتقارير بتكلفة أقل مع المحافظة على الدقة للمعلومات.

– تقديم سلسلة من الطرائق البديلة لإنجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المختلفة قبل أن تطبق عمليا .

– خفض كلفة المعلومات والتقارير مع المحافظة على الدقة العملية للمعلومات [3]:

– تقدم سلسلة من الطرق البديلة للإدارة لإنجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المتعددة قبل أن يطبق عليها .

---

[1] جمعون أحمد، مناعي مونير ، **أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية "دراسة حالة مؤسسة موبيليس" وكالة البويرة** مرجع سبق ذكره ،ص،46.

[2] الهزايمة أحمد صالح ،**دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الحكومية (دراسة ميدانية في المؤسسات العامة لمحافظة أربد)** ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25 العدد الأول،2009 ،ص، 394.

[3] أل مراد نبال يونس، **خصائص نظام المعلومات الإدارية و أثرها في مؤشرات نجاحه " دراسة استطلاعية لأراء مسؤولي الوحدات الإدارية في كليتي طب الأسنان و التربية "**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد التسعون، المعهد التقني الموصل، 2012، ص 226.

– تيسير عملية صنع القرارات بقدر كبير من الكفاءة، جعلها تعتمد على عدة أفراد من أصحاب الخبرة والمعرفة .

المبحث الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبيةِ

يتكون نظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسبا أم لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني، وذلك من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية المناسبة والضرورية .

المطلب الأول : طبيعة نظم المعلومات المحاسبة

لقد لقي مفهوم نظم المعلومات المحاسبة صدى واسع في مجال الأعمال، فهو يمثل مجموعة النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تمثل في مجملها شبكة الاتصال تربط بين مختلف الأجزاء، بتسجيل وتلخيص وتقرير البيانات تحت إشراف وتوجيه الإدارة لتحقيق أهدافها .

الفرع الأول : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومستخدميها

❖ **تعريف نظم المعلومات المحاسبية :**

تعتبر نظم المعلومات المحاسبة من أهم نظم المعلومات والتي تعتبر المصدر الرئيسي الذي يساعد متخذ القرار في الحصول على المعلومات الاقتصادية، والتي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات المناسبة .

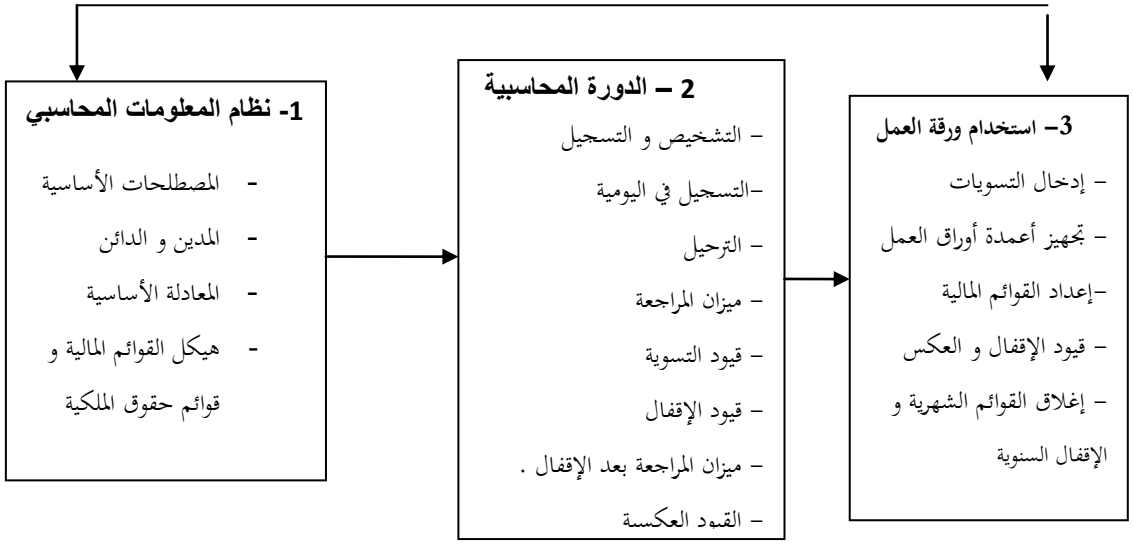
وبشكل عام يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية على أنها :" مجموعة النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تمثل في مجملها شبكة للاتصال تربط بين مختلف الأجزاء، بتسجيل وتلخيص وتقرير البيانات تحت إشراف وتوجيه الإدارة لتحقيق الأهداف و تقديم النتائج للجهات المهتمة سواء كانت داخلية أو خارجية "[1].

[1] زرقون عمر الفاروق، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية نحو الابار(E,N,S,P)**،شهادة الماستر،في العلوم المالية والمحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011،ص 23 .

ويمكن أن يعرف أيضا أنه : " أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في منشآت الأعمال، ويهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية "[1].

وقد عرف أيضا بأنه " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة الاقتصادية" [2].

الشكل (1 –3) : نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث .



المصدر : بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012، ص ،10.

[1] حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"**، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل،جامعة غزة ،2006، ص،51.

[2] القيومي محمد، علي حسين أحمد حسين، **تشغيل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص، 35.

❖ **مستخدموا المعلومات المحاسبية:**

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية،كما حدد كذلك طبيعة المعلومات المحاسبية التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي [1]:

1-المستثمرون الحاليون والمحتملون:

أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستويات توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد الإدارة في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2-الموظفون:

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل،بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3-الموردون والدائنون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقرير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه .

4-العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية الانتاج وبيع سلعها.

[1] عكوش محمد أمين،**اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،دراسة حالة"المؤسسة الوطنية للدهن(ENAP)،مؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة(TAMEG)**،رسالة ماجستير،في المحاسبة والتدقيق،جامعة الجزائر3،2010-2011،ص، ص،24،25.

5-المقرضون:

المقرضون بحاجة إلى معلومات تساعد في تقرير قدرة الشركة المقترضة على توفير السيولة النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة علية في الوقت المناسب.

6-الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال الشركات:

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركات بالقوانين ذات العلاقة،مثل قانون الشركات وقانون الضرائب،كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقرير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للشركات في الاقتصاد الوطني.

7-الجمهور:

يحتاج إلى معلومات تخص الأطراف السابقة أعلاه كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية،قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

إن فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة،سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية،إدارة المؤسسة،المحللون،المستشارون الماليون، المنافسون والمحامون.

الفرع الثاني : الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي ليكون فاعلا و كفؤا :

إن نظم المعلومات المحاسبية كغيره من الأنظمة الفرعية، يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما للمعلومات يتمتع بالحيوية والقدرة على تأدية وظائفه المختلفة التي أعد من أجلها، وفيما يلي أهم الخصائص التي تؤهل نظم المعلومات المحاسبية ليكون كفؤ وفاعلا [1].

- يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية .
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت المناسب والملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة .

[1] أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية و كفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،2013،ص،ص، 109 ، 110 .

- أن تكون بسيطة، ويتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم ، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات، بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة .
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنظمة المستقبلية.
- أن تكون مقبولة للعاملين في المنظمة، وتتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها وفائدتها .
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الاقتصادية .
- أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المنشأة، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، وبحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.
- أن تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها .
- أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتتلائم مع التغيرات الطارئة على المنظمة.

المطلب الثاني : الأهداف والخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية، وهذا بالاعتماد على المبادئ الضرورية واللازمة لتدفق البيانات من وإلى نظام المعلومات المحاسبي، وهذا كله من أجل مراعاة تحقيق الأهداف المرجوة من تصميمه .

الفرع الأول: أهداف نظم المعلومات المحاسبية

يتم تصميم نظم المعلومات المحاسبية في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة في تحقيقها، و يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

- ✓ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع ، سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية .
- ✓ توفير تقارير تحتوي على درجة عالية من الدقة في الاعتماد والنتائج .
- ✓ تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة وفي الوقت المناسب .
- ✓ تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام .

[1] دهمان أسامة كمال ، **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية "**، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2012،ص،19.

✓ تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منه بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه.

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Inforamation Propertirs)

تجعل الخصائص النوعية المعلومات الواردة في البيانات المالية ذات جودة عالية وذات فائدة كبيرة للمستخدمين، ولا شك أن درجة الإفادة التي ستعود على متخذ القرار من استخدامه للمعلومات تتوقف على مقدار معرفته بالأسلوب والوقت الملائمين، وبما يؤثر على سلوكه ويساعده في اتخاذ القرار ، وحتى تؤدي المعلومة هذا الدور لا بد أن تتوفر فيها بعض الخصائص والتي تتمثل في ما يلي:

1-***الملائمة*** ***Relevance*** :

ويقصد بها "إن المعلومات يجب أن تساعد المستخدمين في اتخاذ القرا ر، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون علاقة منطقية بين المعلومات المقدمة واحتياجات مستخدمي البيانات المالية إضافة إلى ضرورة عرض معلومات موثوق منها وتقديمها في الوقت المناسب "[1].

فالمعلومة الملائمة هي تلك التي تؤثر على سلوك متخذ القرار، وتجعله يعطي قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات [2].

ولخاصية الملائمة خصائص فرعية حددتها هيئة معايير المحاسبة المالية FASB :

أ- **التوقيت المناسب:** من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر[3].

و لكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائما ومناسبا فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف [4].

---

[1] شلا زهير ، **آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة** ، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس،2014، ص، 68.

[2] مخلوفي محمد عاد **ل، نعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة)"**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015 ،ص63.

[3] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي**ة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 32.

[4] مخلوفي محمد عادل، **نعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة)"**مرجع سبق ذكره،ص،63.

ب– القدرة التنبؤية Predictive value: يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة ،كما تسهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية[1].

ج– التغذية العكسية Feedback: ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها[2].

وعليه يمكن تحقيق الملائمة من خلال التالي[3]:

- حداثة المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب (عند الحاجة إليها).
- تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث .
- مساعدة متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .

2– المادية (الأهمية النسبية) Materiality : تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية،وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف[4].

3–الموثوقية (المصداقية) Reliability : لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تحتوي على قدر كاف ومقبول من الثقة، وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها،وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثقة وذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية [5].

---

[1] المرجع نفسه، ص63.

[2] نفس المرجع السابق، ص64.

[3] حجاج محمد الهاشمي، مسعودي حسام، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص، 4.

[4] الشلتوني فايز زهدي ، مدى **دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية " دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2005، ص 54.

[5] مخلوفي محمد عادل، **نعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة)"** مرجع سبق ذكره، ص،64.

* الصدق في التمثيل : ويعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها[1].

* الحياد وعدم التحيز: و يقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية ، بحيث تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية ، ودقتها وسلامتها[2].

* الحيطة و الحذر : لابد من أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل[3].

4– القابلية للفهم Understanding : تفترض هذه الخاصية أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بشكل سهل وواضح[4].

– كما يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد[5].

5– القابلة للمقارنة Comparability : تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى، سابقة لنفس المنشأة أو مقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى، ويجب في هذه الحالة تطبيق مبدأ الثبات والاتساق، حتى تكون عملية المقارنة دقيقة [6].

---

[1] المرجع نفسه، ص،64.

[2] نفس المرجع السابق، ص ،64.

[3] الشلتوني فايز زهدي، ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية " دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية** "مرجع سبق ذكره، ص، 55.

[4] عطا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،ص38.

[5] بوخالفة وسيلة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية " دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008– 2012)** "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة ورقلة، 2013، ص،3.

[6] عطا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية** مرجع سبق ذكره ، ص،39.

المبحث الثالث : استخدامات نظم المعلومات المحاسبية

تعد عملية اتخاذ القرار من العمليات الإدارية المهمة ولكن يجب التأكد هنا أن ليس كل عملية تتطلب اتخاذ القرار، ولكن كل عملية تتطلب نوعا وكما من المعلومات تكون مختلفة عن غيرها من العمليات، ونظرا لأهمية اتخاذ القرار في الإدارة وأهميها للمعلومات ترتبط عملية حل المشكلة مع عملية اتخاذ القرار ارتباطا وثيقا، حيث أن حل المشكلات يتطلب اتخاذ قرارات حول الافتراضات المطروحة والمعوقات المحتملة، وحدود المشكلة وتحليلها وتحديد الحلول واختبار البدائل .

المطلب الأول: العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي.

لقد تعددت مجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية، سواء كانت صناعية أو خدمية،أو إنتاجية وغيرها من الأنظمة الفرعية الأخرى، وهذا ما يسمى بتعدد المعاملات مما جعل منها عرضة للعديد من العوامل التي يكن أن تأثر وتتأثر بها .

الفرع الأول : نطاق عمل نظم المعلومات المحاسبية

1 – مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

تنشأ البيانات المحاسبية للعمليات المحاسبية التي تحدث داخل وخارج المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها عن طريق المستندات والتي تمثل مدخلات هذا النظام ، يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها، ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية وهي [1] :

1- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية وما إلى ذلك .

2 – البيانات الخاصة التي تجمع بصورة روتينية من مصادر خارجية ،مثل الهيئات التجارية والحكومة مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب .

3 – البيانات العادية التي تجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية،ونتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية، ومراكز المسؤولية بعضها ببعض،مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة .

---

[1] زرقون عمر الفاروق، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية نحو الابار(E,N,S,P)**،مرجع سبق ذكره ، ص، 32.

4 – البيانات الخاصة التي تجمع بصورة روتينية من القرارات الداخلية، مثل وضع سياسات جديدة، أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهدافها الجديدة والمطلوب تحقيقها وما إلى ذلك .

2 – مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي بعبارة عن التقارير المختلفة، والتي تتمثل هذه التقارير المحاسبية فيما يلي[1]:

1 **-التقارير التخطيطية** : يتم اشتقاق التقارير الخطية من الموازنات التقديرية،وتعتبر هذه التقارير أداة هامة في مساعدة الإدارة في ما يلي :

- تحاشي الأزمات والاختناقات التي قد تتعرض لها المؤسسة، نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة.
- تحديد المواد اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة، وطرق اكتساب وتوزيع هذه المواد على العمليات المستقبلية للمنظمة .

2 – التقارير التشغيلية : التقارير التشغيلية هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوما بيوم .

3 – التقارير المالية : إذ الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية هو إنتاج تقارير لمالكي المنظمة والدائنين، يقوم نظام المحاسبة المالية بالتركيز على إصدار التقارير التقليدية،وهي عبارة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في المركز المالي بشكل أساسي، إذ أن هناك كمية كبيرة من الموارد وبالتالي يمكن أن تكون مركز اهتمام التقارير المالية .

4 – التقارير المعدة على أساس نظام محاسبة المسؤولية : من أهم المداخل في إعداد التقارير الداخلية هو مركز محاسبة المسؤولية،حيث أن محاسبة المسؤولية تقوم على افتراض ان كل الأحداث التي تقع في المنظمة تعود لشخص مسؤول، لذلك يتم دراسة الهيكل التنظيمي للمنظمة، وتفترض السلطة، وعمل المسؤولية،وبناءا عليه يتم إعداد نظام تقارير الأداء، لتقييم النشاط الذي يخضع لإدارة كل قسم، والذي بدوره يخضع لسلطة المدير المسؤول عن القسم، ومن هنا يتم متابعة الشخص المسؤول عن أي خلل يحدث في هذا القسم، والذي يؤثر بدوره على تحقيق الأهداف .

5 – التقارير الرقابية : وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها، وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أي اختلافات هامة

[1] المرجع نفسه، ص ،ص،32،33.

وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، ومن أمثلتها مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة .

الفرع الثاني: أنواع المعاملات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية

يمكن تجميع معاملات الوحدة الاقتصادية في عدة دورات أساسية، تشكل كل منها نظام فرعي أساسي لنظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة فيما يلي[1]:

❖ **دورة النفقات Expenditure Cycle**

تتكون من الأنشطة ذات العلاقة بشراء البضاعة أو الخدمات أو المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية ودفع قيمتها .

❖ **دورة الإنتاج Production Cycle**

تشمل الأنشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية والعمل إلى بضاعة تامة (الوحدة الاقتصادية الصناعية هي التي تحوي تلك الدورة) .

❖ **دورة الموارد البشرية (الرواتب و الأجور) Human Resources**

تحتوي الأنشطة ذات العلاقة باستئجار العاملين و دفع مستحقاتهم .

❖ **دورة الإيرادات Revenue Cycle**

تشمل الأنشطة المتعلقة بخدمات بيع البضاعة وتحصيل قيمتها .

❖ **الأستاذ العام و التقرير المالي General ledger and Reporting System**

تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بتحديث الأستاذ العام وإنتاج التقارير للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

❖ **دورة التمويل Financing Cycle**

تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بالحصول على الأموال لإدارة نشاط الوحدة الاقتصادية وتسديد الالتزامات ودفع مقسوم الأرباح .

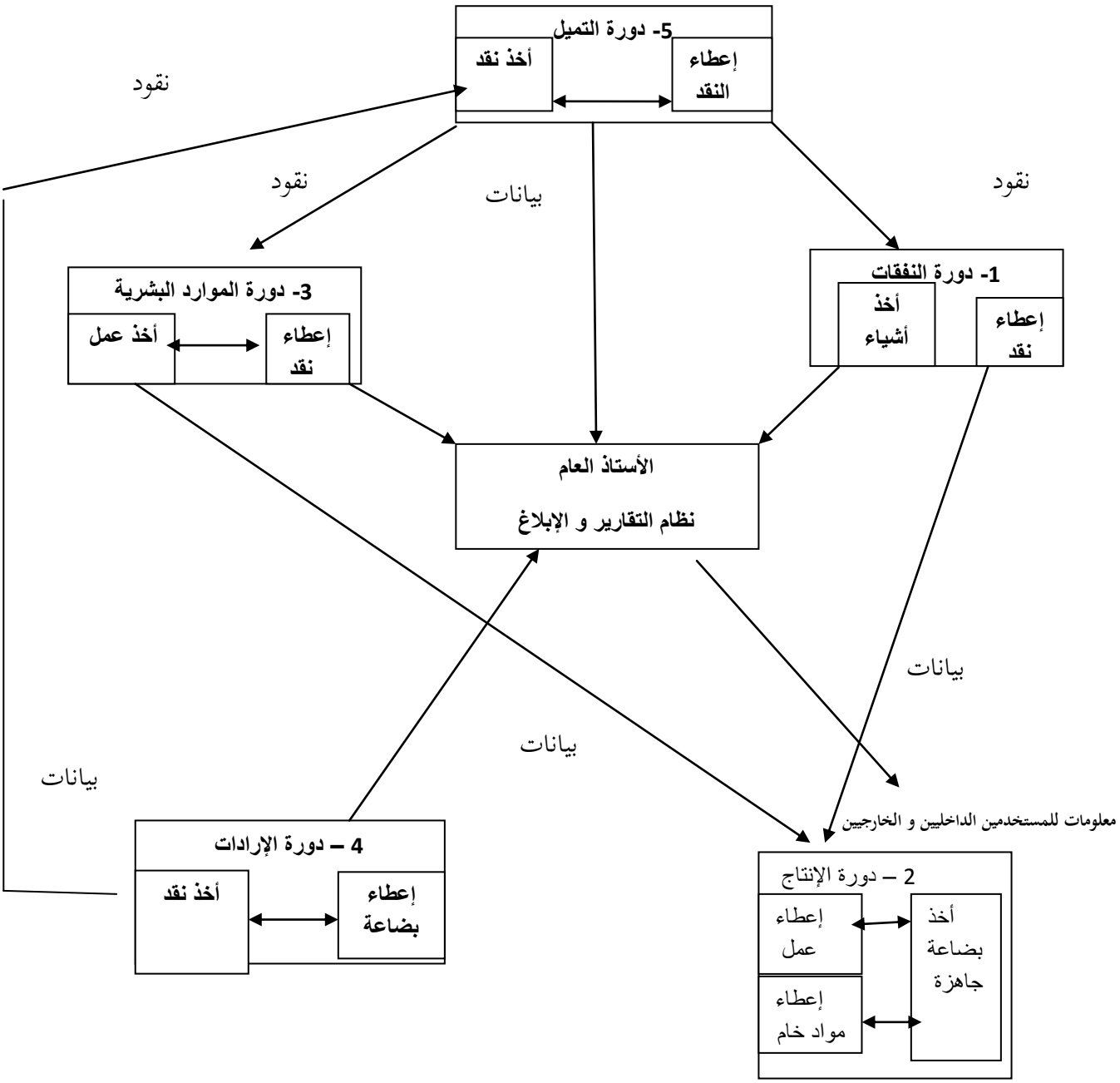
الشك

ل التالي يوضح أنواع المعاملات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية ، والعلاقة بينهما والتي تكون على أساس أعطي لتأخذ Relationship Give – to – get

[1] الجزراوي إبراهيم، الجنابي عامر،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري،عمان، 2009، ص، 40.

فمثلا دورة النفقات تعطي النقد لكي تأخذ الخدمات والسلع ودورة الإيرادات تعطي السلع والخدمات لكي تأخذ النقد وهكذا العلاقة بين النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبي .

الشكل (1– 4) : العلاقة بين النظم الفرعية ونظم المعلومات المحاسبية.



المصدر : الجزراوي إبراهيم، الجنابي عامر، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص،41.

يبين الشكل السابق الدورات الخمسة (الأنظمة الفرعية) لنظام المعلومات المحاسبية، وكيف أنها مترابطة مع بعضها البعض وكيف أن كل واحد منها يقدم البيانات إلى نظام الأستاذ العام ونظام إعداد التقارير والإبلاغ المالي واللذان يوفران المعلومات لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين .

الفرع الثالث : وظائف ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

❖ **وظائف نظم المعلومات المحاسبية :**

يعد تصميم نظم المعلومات المحاسبية كأي نظام آخر وهذا من أجل قيامه بالعديد من الوظائف الرئيسية للمنظمة، ويكون هذا بالاعتماد على عناصره الستة السابق والتي تقوم بدعم هذه الوظائف وهي كما يلي[1]:

- **تجميع البيانات** (**Data Collection**) : تتحقق وظيفة جمع البيانات من خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، و قد تكون تلك البيانات من خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية .
- **تشغيل البيانات** (**Data Processing**): تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف،والنسخ والترتيب والفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة .
- **إدارة البيانات** (**Data Management**) : وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها، وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها .
- **رقابة البيانات** (**Data Control**) : وتتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع و التأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبية، ولأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسوب واستخدام كلمات السر Password.

[1] المرجع نفسه، ص، 19.

- **توفير المعلومات (Information Generation)** : تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات .

❖ **مقومات نظم المعلومات المحاسبية:**

يعتد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي[1]:

1 – 1 المستندات : تمثل العمليات المالية من مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفير المستندات ضروريا كونها هي التي يتم التشغيل بموجبها .

2–1 الترميز : يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر عن غيرها .

1 –2–1 أهداف الترميز:

من أهم أهداف الترميز في نظام المعلومات المحاسبية ما يلي[2]:

- التمييز القاطع للبيانات المحاسبية مثل حسابات الأستاذ المختلفة،أو مجموعة عمليات مختلفة ، فقد تتشابه أسماء بعض العملاء أو يكون لنفس العميل لأكثر من معاملة تجارية، وهنا يجب التمييز بين كل منهم حتى يتفادى الخلط بين أرصدة الحسابات المختلفة أو بين عملية العميل المتعددة .
- اختصار البيانات مثل استخدام شركة الطيران للرمز "F" للإشارة إلى مقاعد الدرجة وبذلك تختصر في استخدام الفراغ المتوفر على التذاكر .
- تصنيف الحسابات أو العمليات طبقا لنوع الحساب (حساب جاري أو حساب إدخال) ، أو لنوع العملية (المبيعات النقدية والمبيعات على الحساب) ، أو التاريخ أو المناطق الجغرافية وما إلى ذلك من تصنيفات متعددة .

---

[1] بالعيد محمد كامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها " دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق الإستبيان "**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011، ص ،ص ،63،62.

[2] ستيفن موسكوف،مارك سيمكن، ترجمة سعيد كمال الدين، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، الرياض ،2005، ص، ص،117،116.

- توصيل معاني خاصة إلى أشخاص لهم علاقة بالمعلومات حيث لا يستطيع غيرهم إدراك معنى هذه المعلومات .

1-3 دليل الحسابات : يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية ومتجانسة، ثم وضعها في إطار عام و إعطائها رموزا وأرقام مميزة لكل منها .

1 -4 مكننة العمل الحسابي :نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الاقتصادي ،فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من ميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناءا على معلومات جاهزة وفي وقت قصير .

❖ **1-5 التقارير** : تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية، وتعد من أهم وسائل الرقابة، وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، ونمطية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة .

المطلب الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه.

ينبغي على أي مؤسسة تأهيل نظام محاسبي يتميز بالعديد من الخصائص ويكون ذلك من خلال العديد من الخطوات يتم إتباعها من أجل تصميم نظم المعلومات المحاسبية، ولذلك يجب أن يكون نظاما محاسبيا بسيط و لا صعوبة فيه .

الفرع الأول : إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية

تعتبر عملية تصميم الأنظمة المحاسبية نوع مهم من أولويات أي مؤسسة تملك نظام محاسبي، وهذا يؤدي على عدم وجود إجراءات وقواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولا عاما في التطبيق، ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات تصلح لان تكون كنقاط استرشاد لمصمم النظام المحاسبي، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات كما يلي[1] :

[1] بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير**، مرجع سبق ذكره، ص،ص 46- 48.

1- دراسة طبيعة المؤسسة والهيكل الوظيفي واحتياجاته من البيانات

وتعتبر أولى مهام مصمم النظام للتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل فيها إطارها ويتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة النشاط، وتفيد هذه المعلومات في وضع تصور عام لديه عن المؤسسة، وتخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، ويمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة .

2 – دراسة النظام المحاسبي القائم :

بعد أن يحقق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها ، تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفصيلات للوفاء من احتياجات المؤسسة من البيانات من نقاط الضعف والقوة في النظام .

و يمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية :

- الحصول على صورة من التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة .
- الحصول على نسخ من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء التسجيل بها.
- الحصول على المعلومات السابقة ودراستها بعناية .

3- التخطيط لمعالجة النظام القائم و بناء نظام جديد .

في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمطنه الانتقال إلى إجراء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة وبلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال إتباع الخطوات التالية :

- عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم والاقتراحات البديلة لعلاجها ،وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف الرئيسية للمؤسسة .

- عند الوصول إلى اقتراح متفق عليه يقوم خبير التصميم بوضع تفاصيل بهذا الاقتراح تشمل هذه التفاصيل إجراءات إعداد كل مستند وعدد صور كل مستند ونوعية البيانات الواردة به و دورته بين إدارة المؤسسة وأقسامه .

4 – تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد : تتمثل هذه المرحلة في إعداد وكتابة التقارير النهائية، لعمل خبير التصميم ولإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير للنظام الجديد، حيث يعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريرا يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات .

5– إجراءات التنفيذ الجديدة :

بعد أن يقدم خبير التصميم تقرير عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة به تبدأ مرحلة النظام المقترح، وتعتبر هذه المرحة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقارير المقدمة، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما :

5–1 الإعداد لتنفيذ النظام :

تبدأ هذه المرحة بعدة دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام وإجراءات تطبيقية، ويتم في هذه المرحلة شرح إجراءات النظام الجديد وكيفية تطبيقه وإعداد المستندات والدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر وكيفية إعداد التقرير، ويقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بالإجابة على استفسارات العاملين بشأن النظام الجديد وتفصيلاته.

5– 2 إنشاء النظام الجديد وتنفيذه :

يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات التقارير تبعا لحاجة عملياته، ويتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولا لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم وإجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام .

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبي

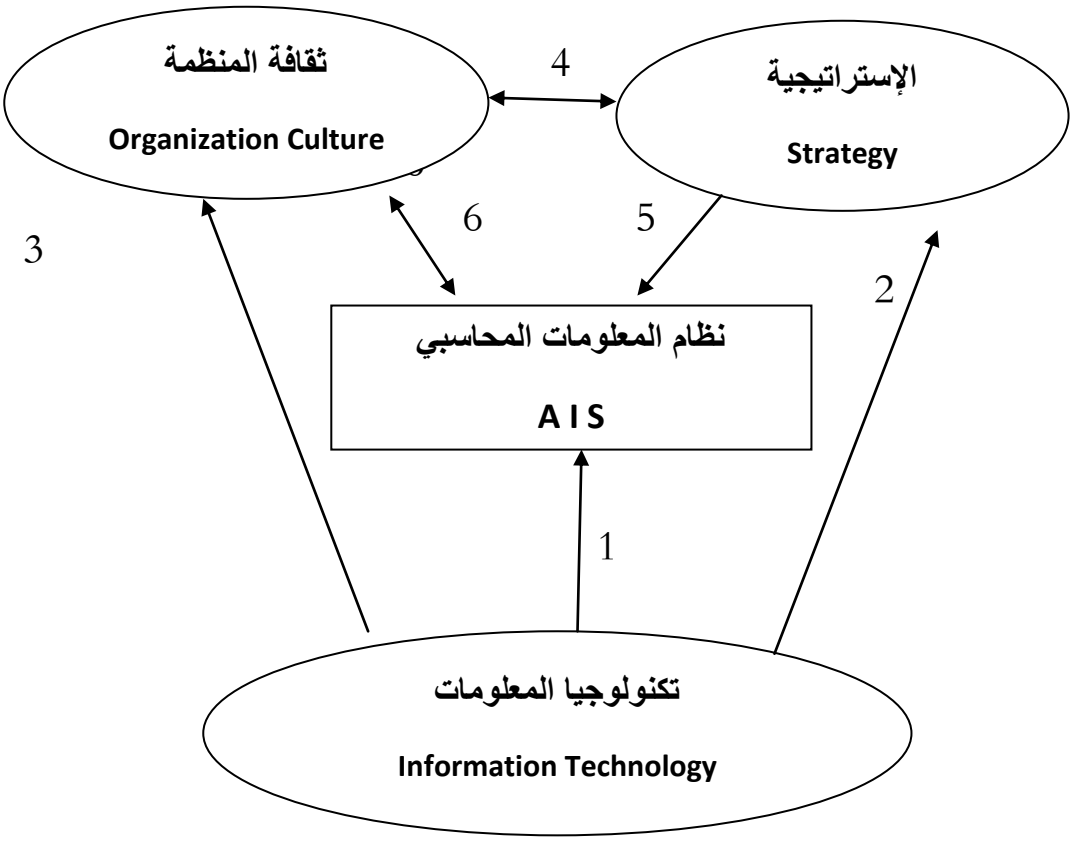
هناك ثلاثة عوامل تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبي وهي التطور في تكنولوجيا المعلومات، الإستراتيجية، وثقافة المنظمة،فعندما تتغير تكنولوجيا المعلومات تتغير طريقة المحاسبة

والأنشطة الأخرى وطريقة تأديتها ،ومن أجل ذلك يجب أن نفهم أن عملية استيعاب استخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى تطوير أداء نظام المعلومات المحاسبية[1] .

إنّ مهام ووظائف نظم المعلومات المحاسبيّة داخل المؤسسة فيجب أن يتم تصميمه ليعكس قيم المؤسسة الثقافية، حيث أن الثقافة تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبي،وأيضا تنظيم الثقافة يجب أن يؤثر أيضا في تصميم نظام المعلومات المحاسبية .

يمكن توضيح العوامل التي تؤثر في تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي :

الشكل (1 –5) : العوامل التي تؤثر في تصميم نظم المعلومات المحاسبية .



المصدر : الرمحي نضال محمود، الذيبة زياد عبد الحليم، **نظم المعلومات المحاسبية** ،مرجع سبق ذكره، ص، 27 .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل كبير أو بآخر في الطريقة المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية (فعلى سبيل المثال الإنتقال من النظام المحاسبي اليدوي إلى النظام المحاسبي آلي أو اختيار برامج محاسبية جاهزة ..الخ) ،(السهم رقم 1)، وكذلك فإن تكنولوجيا

[1] الرمحي نضال محمود ، الذيبة زياد عبد الحليم ، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014،ص 27.

المعلومات يمكن استخدامها لتنفيذ أهداف الوحدة الاقتصادية (السهم 2)، كذلك ثقافة وأساليب عمل الوحدة الاقتصادية سوف تتأثر بتطور تكنولوجيا المعلومات في الوحدة الاقتصادية (السهم 3)، توجد علاقة متبادلة بين إستراتيجية الوحدة الاقتصادية وسياسات وثقافة عملها (السهم 4 ذو الرأسين) اتجاهين متقبلين دلالة على التفاعل فيما بينهم ،[1] وبدورها فإن إستراتيجية الوحدة الاقتصادية تؤثر في تصميم نظام المعلومات المحاسبية (السهم 5)، وأخيرا إن النظام يصمم ليعكس القيم الموجودة في أساليب عمل الوحدة الاقتصادية مع التأكد أن نظام المعلومات المحاسبية يؤثر في تلك الأساليب بإحدى الطرق الملائمة من خلال اختيار لمن وكيف يتم تقديم المعلومات السهم 6) ذو الاتجاه المتقابلين .

[1] الجزراوي إبراهيم ، الجنابي عامر ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** مرجع سبق ذكره ،ص ،43.

خلاصة الفصل

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في محاولة الربط بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات، وذلك عن طريق المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبي، ولقد لقي مفهوم المحاسبة كنظام لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة قبولا واسعا في السنوات الأخيرة، إلا أن دور النظم المحاسبية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لم يتضح بالقدر الكافي، وذلك لعدم وجود مفهوم دقيق ومحدد للبيانات والمعلومات المحاسبية.

ومنه فإن اتخاذ أي قرار الذي يتخذ في المؤسسات عليه المرور بعدة خطوات على متخذ القرار بتجاوزها، وبالتالي يأتي هنا دور نظام المعلومات المحاسبي كوسيلة لاكتشاف الحقائق ذات الصلة بالقرارات الإدارية وذلك من خلال سلسلة من الخطوات والإجراءات تبدأ بالمدخلات مرورا بالمعالجة المختلفة وانتهاء بالمخرجات .

ويعتبر نظم المعلومات المحاسبيةة من العناصر الهامة لنجاح المؤسسة خاصة من الناحية الاتصالية مع البيئة المحيطة بها لما يوفر من معلومات ذات جودة تمتاز بالخصائص النوعية للمعلومة، والتي تعتمد عليها الأطراف المستخدمة لها للحكم على الواقع المالي للمؤسسة بصورة صادقة، وهذا كله يعتمد على تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتوافق مع المتطلبات الحديثة خاصة المتغيرات المتأتية من البيئة التكنولوجية في مجالات الاتصال والانترنت .

الفصل الثاني
جودة المعلومات المالية

مقدمة الفصل

تتبع المؤسسة عادة إجراءات معقدة حتى تصل إلى القيام بوظائفها وأنشطتها بصفة منتظمة،تسمح لها بخلق مكانة في السوق والمحافظة عليها،خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها هذا الأخير،فأصبح على المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها،وللمعلومات المالية أهمية كبيرة على المستوى الخارجي للمؤسسة،فهي تخدم المسيرين داخل المؤسسة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة،أما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين. وكذا القيام بإعداد وعرض القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم ومن بينها إدارة الشركات والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية،فضلا عن الجهات الحكومية الأخرى والمستثمرين المرتقبين لاستثمار أموالهم.

ولتوضيح ذلك فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول :ماهية جودة المعلومات المالية .
- ✓ المبحث الثاني : عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية جودة المعلومات المالية

تعتبر نظم المعلومات المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، ويمكن القول بأنه تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و هذا يساعدهم بشكل أفضل في إنجاح المؤسسة .

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

لم تعد المعلومات العادية محط أنظار العديد من متخذي القرارات، و بالتالي فإن جودة المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة وصولا إلى إعداد القوائم المالية التي تعبر عنها تلك المعلومات .

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المالية وأنواعها .

لقد تعددت مفاهيم جودة المعلومات المالية بالاعتماد على مجموعة من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية والمفيدة، والواجب الاستفادة منها عند الحاجة إليها وهذا كله على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة .

1 – تعريف الجودة :هي إجمالي الصفات والخواص للمنتج أو الخدمة التي تجعلها قادرة على تحقيق احتياجات مشمولة أو محددة ،بما ينعكس على رضا المتلقي ومن ثم فلابد أن يكون المنتج أو الخدمة مطابقا للمواصفات الموضوعة لها ، وإلا فإن القصور عن المواصفات مؤشر لعدم كفاءة الأداء، فالجودة تعني التطابق مع احتياجات المستفيد ومن ثم فإن الجودة تقتضي منع الأخطاء والوقاية منها وليس مجرد اكتشافها ومعيار الجودة هو الخلو من العيوب ومقياسها هو التكلفة سواء تكلفة الأخطاء وتكلفة الإصلاح ومنع حدوث الخطأ مرة أخرى[1].

[1] عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال ، **إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات** ،أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، الجامعة الافتراضية بالمملكة المتحدة ، 2010، ص 7.

و منه يمكن تعريف جودة المعلومات بأنها :" هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية"[1].

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية والمالية، وكما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة.

2 – أنواع المعلومات المالية

تتفاوت احتياجات المنظمة من المعلومات، ومن ثم يختلف تصنيف المعلومة من مستخدم لآخر، لكن بشكل عام يمكن تصنيف المعلومة المالية وفقا للمعايير التالية [2]:

2 – 1 درجة الرسمية : هناك معلومات رسمية صادرة عن نظم أو جهات رسمية تشتمل على التشريعات والقوانين، والتعليمات وهناك معلومات غير رسمية وليس لها مصدر رسمي، وتتمثل في الآراء والانطباعات والأقوال وما شابه ذلك .

2 –2 **مصدر المعلومات** : إما أن تكون المعلومات داخلية كالمعلومات عن عمليات المنظمة، أو معلومات خارجية كالمعلومات عن البيئة ، كما يمكن تصنيف المعلومات وفق هذا المعيار إلى معلومات أولية، وهي التي تم جمعها لأول مرة، وإلى معلومات ثانوية وهي التي قامت المنظمة أو أي طرف آخر بجمعها وتخزينها سابقا.

2 – 3 **درجة التغير** : فالمعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير كأسماء المواطنين وتواريخ ميلادهم ، وقد تكون متغيرة مثل عناوين السكن والحالة الاجتماعية والوظيفة .

وهناك تصنيف آخر أكثر أهمية للمعلومات وذلك وفقا لمستويات اتخاذ القرار، حيث تقسم المعلومات إلى :

---

[1] عباسي عصام ، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة ليند غاز 2011/2009**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012،ص38.

[2] عريف مجدي ، **نظم المعلومات الإدارية ودورها في حل مشكلات الإدارة العامة (دراسة ميدانية على مديرية المالية في اللاذقية)** رسالة الماجستير في إدارة الأعمال ،جامعة تشيرين ، 2008، ص، 48،49.

- **المعلومات الإستراتيجية** : وهي تنطوي على درجة عالية من عدم التأكد، ويستخدم هذا النوع من المعلومات في التخطيط الإستراتيجي، ووضع السياسات طويلة الأجل التي هي من مسؤوليات الإدارة العليا.
- **المعلومات الإدارية** : تتعلق بقرارات الإدارة الوسطى المسؤولة عن التحليل ومتابعة السياسات، كالمعلومات التحليلية عن جداول الإنتاج أو عن مخصصات الميزانية .
- **المعلومات التشغيلية** : وهي معلومات يومية قصيرة الأجل ترتبط بالأعمال التنفيذية، وتستخدم من قبل الغدارة الدنيا، ومن أمثلتها المعلومات المتعلقة بغياب العاملين وساعات العمل .

الفرع الثاني : قياس وأبعاد جودة المعلومات المالية

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة من المعلومات المالية، فلا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة، وهذه المعلومات المالية تتفاوت أهميتها ونسب استخدامها لذلك يتم إتباع العديد من مقاييس معتمدة في قياس جودة المعلومة المالية لتحقيق الهدف المرجو تحقيقه منها.

1 – قياس جودة المعلومات المالية

إن قياس جودة المعلومات المالية يبنى على أساس مجموعة من المهام التي تساعد في الحصول على المعلومة ويمكن إبرازها في ما يلي [1]:

a) – المنفعة:

هي استخدام المعلومة من اجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- ✓ منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- ✓ منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- ✓ منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.
- ✓ منفعة التقييم(تصحيحية):أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

[1] المرجع نفسه، ص، ص 40،39.

b) – الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

c) – التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لان من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

d) – الفعالية:

هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها .

E)– الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

2 – أبعاد تحقيق جودة المعلومات المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي[1]:

- **التحديد**:أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- **السرعة**:أن سرعة الاتصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة .
- **شمولية المعلومة**: يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها .
- **الملائمة**: ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل**: يجب أن تطابق شكل المعلومة مع وصفها الأحدث.
- **التأكد**: يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف ومختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة .

[1] نفس المرجع السابق، ص 40.

المطلب الثاني : ماهية القوائم المالية

بما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها، كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها و الذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها و محتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية .

الفرع الأول : مفهوم القوائم المالية و خصائصها

تعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة .

1 – تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة ، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة،وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية .

فقد عرفت القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على أن القوائم المالية هي " تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلائم مع رغباتهم و احتياجاتهم الخاصة "[1].

و يمكن تعريفها أيضا أنها : " مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية التالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، و توضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج،و تحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة ،و ذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية" [2].

2 – خصائص القوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما تمكنهم من كسب ثقتهم وعليه فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية من خلال قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية لضمان الأداء المالي والمحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية، و تتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي [3] :

- **القابلية للفهم** : يقصد بالقابلية للفهم هي خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات المعبر عنها في القوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات .
- **الملائمة** : يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات .

---

[1] عون وردية ، **دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية دراسة حالة مؤسسة الإحسان البويرة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة أكلي محند و الحاج بالبويرة ، 2015، ص، 33.

[2] المرجع نفسه، ص، 33.

[3] محدادي لبنى ،**أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة (2010–2013)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص تدقيق و مراجعة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014، ص،03.

❖ **القابلية للتماثل و المقارنة** : تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين للقيام بمقارناتها.

❖ **المصداقية** : تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدميها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب البحث عن الصورة الصادقة، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني، الحيطة الحذر والشمولية .

الفرع الثاني : الغرض من القوائم المالية

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم، ورغم أنها تعد بطرق مختلفة إلا أن هناك فروق بينها تتسبب فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية، ومع هذا كله إلا أنها تعد لأهداف متشابهة و لأغراض محددة .

1 – أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية ما يلي[1] :

1 -تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق ما يلي :

- القدرة على تقديم نقاط القوة والضعف للمشروع .
- بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع .
- تقديم قدرته على مواجهة الالتزامات .
- بيان أساس المصادر الخاصة للمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2 – تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المحققة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد الالتزامات للدائنين و الموردين ...الخ .

[1] حواس صلاح ، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**،مرجع سبق ذكره ، ص- ص ،182-184.

3 – تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة .

4 – الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب .

إن الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين حول القوائم المالية هو تحديدها للتدفقات النقدية المستقبلية، فقرارات الاستثمار والإقراض تتخذ وفقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية، فالمستثمر يأمل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، والدائنين كذلك يتوقعون استرداد أصل القرض بالإضافة إلى العائد النقدي من الفوائد، وعند اتخاذ القرارات فإن المستثمرين والدائنين يجب أن يدرسوا كمية التدفقات النقدية وكذلك درجة المخاطر (عدم التأكد) المرتبطة بها[1].

2 – المستفيدون من القوائم المالية وقواعد إعدادها وتقديمها

❖ المستفيدون من القوائم المالية:

إن المنتج النهائي لنظم المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مخرجات تدعي التقارير المالية،و التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة ومنه فإن النظام عليه تحديد الوظائف الأساسية

لتلك القوائم المالية، وقد تؤثر و تتأثر بذلك أطراف عديدة سواء مستخدمون من داخل المنشأة أو خارجها .

[1] الدهراوي كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004، ص، 30.

1- **المستفيدون من القوائم المالية** : إن المستفيدون من المعلومات المالية للعمليات المحاسبية ينقسمان إلى مجموعتين هما[1]:

المجموعة الأولى : مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمنشأة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية المتعلقة بها .

المجموعة الثانية : مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة وليس لهم دراية بالأنشطة اليومية، وهاتين المجموعتين يمكن تقسيمها حسب قدرتهما على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى :

a) مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المنشأة .

b) مستفيدون ليس لديهم القدرة أو السيطرة على تحديد احتياجاتهم من المنشآت.

❖ **قواعد إعداد و تقديم القوائم المالية**

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد و التعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد و تقديم القوائم المالية[2]:

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للاداء المالي وخزينة المؤسسة في نهاية الدورة، والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة وتشتمل على (الميزانية ، حساب النتائج و قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج).

[1] عطا العلول عبد المنعم، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساعدة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة –فلسطين "دراسة تحليلية تطبيقية"**، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة ، بدون سنة نشر ، ص 30.

[2] لزعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة "** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012، ص ،ص 36،35.

- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد و تقديم القوائم المالية عن الإطار التصويري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع .
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية، وتقدم القوائم المالية إجبارها بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات .

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي ، والتي تعتبر نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورة والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة ،باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزود بمعلومات للمستثمر والمقرض، حيث تنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية رئيسية تحدد المركز المالي للمؤسسة

المطلب الأول: عرض قائمتي المركز المالي والدخل

تطرقنا في هذا المطلب إلى تعريف وذكر مزايا وعيوب كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل:

الفرع الأول: مفهوم قائمة الدخل

1 – تعريف قائمة الدخل

لكي تستطيع الوحدات الاقتصادية التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية تقوم بإعداد حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والتي يمكن إجمالها في قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل والتي يتحدد من خلالها نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية إن كانت ربحا أو خسارة[1].

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون،**أصول المحاسبة المالية**،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،1999،ص276.

كما يمكن تعريفها كذلك :

بأنها قائمة المكاسب (كما يطلق عليها البعض أحيانا) التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشاة في فترة زمنية معينة ،وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشاة ،وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية ،لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديرا تقريبا ،وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل " هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة "[1].

2 – عناصر قائمة الدخل :

الإيرادات: تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة في الأصول، أو زيادة في هذه الأصول أو نقص في الالتزامات مما ينشا عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية من الأصول،أو استهلاكها، أو تحمل التزامات مما ينشا عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك[2].

المكاسب:هي زيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمارات الملاك.

الخسائر:هي انخفاضات في حقوق الملكية(صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك[3].

---

[1] الشلتوني فايز زهدي ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية "دراسة تطبيقية للقوائم المالية"** ،المنشورة للمصارف الفلسطينية مرجع سبق ذكره ،ص ،19.

[2] عثمان زكريا ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة حدود سليم للتوضيب وتصدير التمور طولقة**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015،ص،16.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية** ، الطبعة الأولى ، دار النشر الثقافة ، الإسكندرية ،2008،ص، 129.

3 – مزايا وعيوب قائمة الدخل :

3 –1 مزايا قائمة الدخل :

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بطرق متعددة، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد هذه المزايا على النحو التالي[1]:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإرادية للمؤسسة.
- تساعد على تقييم قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة.

3 – 2 عيوب قائمة الدخل :

بالرغم من كل ما توفره قائمة الدخل من معلومات هامة للمستخدمين وخاصة بما يتعلق بالقدرة الكسبية للمؤسسة، فإن هناك بعض نقاط الضعف فيها والتي يجب أخذها بالاعتبار عند استخدامها لأغراض التحليل المالي، وهي كما يلي[2]:

- عدم شمول قائمة الدخل على العناصر التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق، مثل المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية والتي لا يتم تسجيلها في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في

[1] قوادري محمد ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولية IAS /IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF** ، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، 2010، ص، 71.

[2] المرجع نفسه ،ص، 71.

قيمتها سوف تتحقق، (مثل: عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للزبائن...).

- تأثر الأرقام الواردة في قائمة الدخل بالطرق (السياسات) المحاسبية المستخدمة، فالاختلاف في اختيار طريقة الامتلاك للأصول الثابتة يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين النتائج من المؤسسة لأخرى.

ونستخلص مما سبق، أن قائمة الدخل تقيس ربحية المؤسسة خلال فترة من الزمن ويتم ذلك بمقابلة الإيرادات بالنفقات، لكن هناك قصور في توضيح توقيت هذه التدفقات النقدية والأنشطة المتسببة في ذلك، والتغيرات التي تحدث في حقوق الملكية وبعض التوضيحات حول السياسات المحاسبية المتبعة، وهذا ما تقوم به كل من قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق[1].

الفرع الثاني: قائمة المركز المالي

1-مفهوم قائمة المركز المالي(الميزانية)

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة المالية، ولذاك فإنه يتم تبويب عناصرها في مجموعات ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المشروع المالية كما تساعد في إجراء التحليلات والمناقشات المناسبة للحكم على وضعية المشروع .

وتوفر الميزانية العمومية معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة ، فتبين ما لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات وما على هذه المنشأة من مطالبات سواء من قبل الملاك أم من قبل غيرهم[2].

[1] نفس المرجع السابق ،ص،72.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور ،وآخرون ، **أصول المحاسبة المالية** مرجع سبق ذكره، ص،278.

2- تبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرئيسي إلى :

- أصول ثابتة.
- أصول متداولة.
- خصوم متداولة.
- حقوق الملكية.
- خصوم طويلة الأجل

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لإغراض التحليل المالي، ولبيان دراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع ،إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، للتعرف على التغييرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولا أو خصوما ، وللإدارة الحق في إضافة أي بنود وبيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي ،ويتم الفصل حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة بينها[1]:

2- 1 الأصول : حتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية [2]:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
- أن تكون المنشاة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشات الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي يوفر للمنشاة الحق في الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا.

2-2الأصول المتداولة:

وهي الأصول التي تحصل عليها المنشاة بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها ومثال ذلك بضاعة أخر المدة، وذمم النقدية بالصندوق[3].

[1] بن فرج زوينة ،**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف ،2014 ، ص ،69.

[2] المرجع نفسه ، ص ،69.

[3] خليل الرفاعي وآخرون، **أصول المحاسبة** ،الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان، 2009، ص 287.

2-3 الأصول الغير متداولة :

وهي أصول غير معدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، ويتم اقتناءها لتسيير أعمال المؤسسة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول الآتي[1] :

- ✓ **الأصول الملموسة**: وهي أصول مادية تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو في توريد السلع والخدمات أو لتأجيرها للغير، أو لاستخدامها للأغراض الإدارية والتي يتوقع استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلة ذلك: الأراضي، المباني، الأثاث، المعدات والآلات، ويجب الإفصاح عنها مقرونة بمجمع الامتلاك المتعلق بها.

- ✓ **الأصول غير الملموسة**: وهي أصول غير متداولة وليس لها وجود مادي ملموس ويتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية، وتشمل هذه الأصول كل من الشهرة، العلامات التجارية، براءة الاختراع وحقوق الملكية.

- ✓ الأصول المالية طويلة الأجل: وتتمثل في السندات المحتفظ بها لتاريخ استحقاق ثابت ومحدد ويكون بعد فترة أكثر من 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية.

- ✓ الأصول المحتفظ بها للبيع: عندما تقرر المؤسسة بيع أصل أو مجموعة من الأصول عندها يجب أن يتم إعادة تصنيف تلك الأصول كأصول محتفظ بها للبيع.

[1] قوادري محمد ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولية IAS /IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF**، مرجع سبق ذكره ، ص، ص، 61،60.

✓ **الأصول غير المتداولة الأخرى:** وتضم الحسابات التي لا ينطبق عليها فئات الأصول الأخرى مثل: النفقات طويلة الأجل المدفوعة مسبقا، تكلفة إصدار السندات المؤجلة، الحسابات المدينة غير المتداولة والضرائب المؤجلة[1].

2-4 الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشاة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

➢ وتنقسم الخصوم من حيث مدى سهولة الوفاء بها إلى ما يلي :

✓ **خصوم ثابتة** : وهي الخصوم التي تكون مدتها أكثر من سنة ،مثل رأس المال والقروض طويلة الأجل.

✓ **خصوم متداولة:** وهي الخصوم التي تكون مدة طلبها اقل من سنة كالدائنين وأوراق الدفع والسحب على المكشوف.

✓ **خصوم وهمية:** وتمثل في المصروفات المستحقة أو الإيرادات المقبوضة مقدما[3].

[1] المرجع نفسه، ص، 62.

[2] شناي عبد الكريم ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية** ،رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة،2009،ص،47.

[3] خليل الرفاعي وآخرون ، **أصول المحاسبة** ،مرجع سبق ذكره ،ص287 .

3-مزايا وعيوب قائمة المركز المالي :

ويمكن توضيح أهم المزايا وأهم العيوب كما يلي:

3 -1 مزايا قائمة المركز المالي

وتتجلى مزايا قائمة المركز المالي في تحقيق الأهداف التالية[1]:

- توضيح المركز المالي للمؤسسة من خلال تقديم ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها المستحقة الدفع عن طريق نسب التداول والسيولة.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

3 2 عيوب قائمة المركز المالي :

بالرغم من الفوائد العديدة للميزانية إلا أن هناك سلبيات تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمؤسسة في وقت واحد ومن أهم هذه العيوب نذكر[2] :

- الاعتماد على التقدير والحكم الشخصي، حيث تظهر الكثير من العناصر في قائمة المركز المالي على أساس الحكم والتقدير الشخصيين، مثل تقدير الديون الممكن تحصيلها، العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.
- عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من العناصر ذات القيمة المالية للمؤسسة والتي يصعب قياسها بموضوعية، ومن أمثلة ذلك: الموارد البشرية، السمعة الجيدة، التفوق في الأبحاث والشهرة المكتسبة داخليا .

---

[1] قوادري محمد ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولية IFRS/ IASدراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF**، مرجع سبق ذكره،ص، 71.

[2] المرجع نفسه ،ص،72 .

المطلب الثاني :عرض قائمة التدفقات النقدية وحقوق الملكية و الإيضاحات .

لقد تبين من خلال المطلب السابق أن قائمتي المركز المالي والدخل من أقدم مخرجات النظام المحاسبي،وبمرور الزمن أصبحت هاتين القائمتين لا تلبي كل احتياجات مستخدميها،وذلك لتقديم نتائج المؤسسة في لحظة زمنية معينة دون توضيح مراحل التدفقات النقدية بالإضافة إلى قوائم مالية أخرى وهي،قائمة تغيرات حقوق الملكية والإيضاحات،لشرح السياسات المحاسبية المتبعة أو الأحداث الاقتصادية التي لا تحتويها القوائم المالية السابقة.

الفرع الأول :قائمة التدفقات النقدية و التغير في حقوق الملكية بالإضافة إلى الإضاحات.

1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

لقد أضحى الاهتمام في الآونة الأخيرة بالقوائم المالية يأخذ حيزا كبيرا من تفكير الباحثين والدارسين ، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية رغم حداثة الاهتمام بها واحدة من القوائم المالية التي تعكس معلومات مفيدة من واقع المنشاة ، ومن هنا يمكن القول بان الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات و المدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة ، إن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التحويلية[1].

إن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة سنوية تعد استنادا إلى الأساس النقدي وخلاصتها إظهار التغير في النقود وأشباه النقود بين أول مدة و آخرها [2].

ومنه يمكن حصر الأهداف الرئيسية لهذه القائمة وهي[3]:

[1] عبد الناصر إبراهيم نور ،وآخرون ، **أصول المحاسبة المالية** ،مرجع سبق ذكره ،ص، 282 .

[2] حسياني عبد الحميد ، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات** ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010، ص ،133.

[3] المرجع نفسه ، ص ،133.

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك استنادا إلى التغيرات السابقة في حركة النقد في المؤسسة.

- تقييم قرارات الإدارة فإذا كانت القرارات الاستثمارية لإدارة المؤسسة غير حكيمة فستهتز أنشطتها (ومن ثم رصيدها النقدي)، أما الحالة المعاكسة فستعاني من عدة إختلالات، وتظهر القائمة نتاج النشاط الاستثماري في الأصول الثابتة، وتقدم للمستثمرين والمقضين معلومات عن التدفقات النقدية للحكم على صواب القرار الاستثماري .

- إظهار العلاقة بين صافي الدخل والنقدية في المؤسسة، فمن الطبيعي ألا يسيرا في اتجاه واحد.

2 – طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

قبل الحديث عن طرق إعداد قائمة التدفق النقدي لابد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توفرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي :ميزانيتين عموميتين مقارنتين، قائمة دخل للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة .

هذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين :المباشرة والغير مباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فان النتيجة واحدة ، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي ،وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين ، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية هو نفسه .

ونوضح فيما يلي كيفية استخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في ظل الطريقتين المباشرة وغير المباشرة[1].

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي**)، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2009،ص –ص ،198-200.

الطريقة الغير مباشرة (Indirect Méthode) :

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فان البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذه البنود :[1]

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية (كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل ، كالامتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة .
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشاة كمكاسب وخسائر بيع الأصول .

وتمتاز الطريقة الغير المباشرة بسهولتها حيث توفر ربطا بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية بالإضافة إلى أنها تشبه إلى حد بعيد طريقة العرض التي كانت متبعة في قائمة التغيرات في المركز المالي قبل أن يوصي مجلس المعايير بضرورة استبدالها بقائمة التدفقات النقدية .

كما يجب الإشارة إلى أن كلفة إعداد القائمة بطريقة غير المباشرة اقل من كلفة إعدادها بالطريقة المباشرة .

[1] المرجع نفسه ،ص، 198.

الطريقة المباشرة (Direct Method):

أوصى المعيار الدولي السابع المنشات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية ،لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقرير التدفقات النقدية المستقبلية ، إضافة إلى إتباعها نفس المنهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي (المبيعات،كلف المبيعات،المصاريف التشغيلية).

ونوضح فيما يلي المعادلات المستخدمة لذلك الغرض[1]:

النقدية المقبوضة من العملاء=صلفي المبيعات+النقص في الذمم المدينة أو–الزيادة في الذمم المدينة

النقدية المدفوعة للموردين=كلفة المبيعات +الزيادة في المخزون+النقص في الدائنون أو كلفة المبيعات –النقص في المخزون–الزيادة في الدائنون

النقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل =مصروفات التشغيل+الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما+النقص في المصروفات المستحقة الدفع–مصروف الاستهلاك والإطفاء أو مصروفات التشغيل –النقص في المصروفات المدفوعة مقدما–الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع –مصروفات الاستهلاك والإطفاء.

وبعد تعديل هذه البنود يتم المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة،حيث تظم التدفقات النقدية الداخلة بالإ ضافة إلى النقدية المقبوضة من العملاء تضم الإيرادات النقدية الأخرى

[1] المرجع نفسه ،ص، ص 200،201.

كالفوائد الدائنة وإرباح الأسهم،بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة بالإ ضافة إلى النقدية المدفوعة للموردين والنقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل والمصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب .

يتبين لنا مما سبق أن الفرق في إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة ينحصر فقط في كيفية احتساب وعرض التدفقات النقدية ضمن النشاط التشغيلي.

3– خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع الخطوات التالية [1]:

إيجاد التغير في النقدية:

ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها .

احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي :

وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة ، سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير مباشرة.

تحديد النقدية في الأنشطة الاستثمارية :

حيث يتم تحليل بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانيات المقارنة والمعلومات المتفرقة التي تم جمعها.

تحديد النقدية من الأنشطة التمويلية :

حيث يتم تمويل بنود الميزانيات المقارنة والمعلومات المستقاة من دفتر الأستاذ العام[2].

3 – محتوى قائمة التدفقات النقدية :

يمكن تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، التمويلية وفي ما يلي يتعم التعريف بهذه التصنيفات[3]:

[1] المرجع نفسه . ص، 201.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور ،وآخرون ، **أصول المحاسبة المالية** ،مرجع سبق ذكره ، ص، 284.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية** ،مرجع سبق ذكره ،ص ، 138 .

1 – الأنشطة التشغيلية : و تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل .

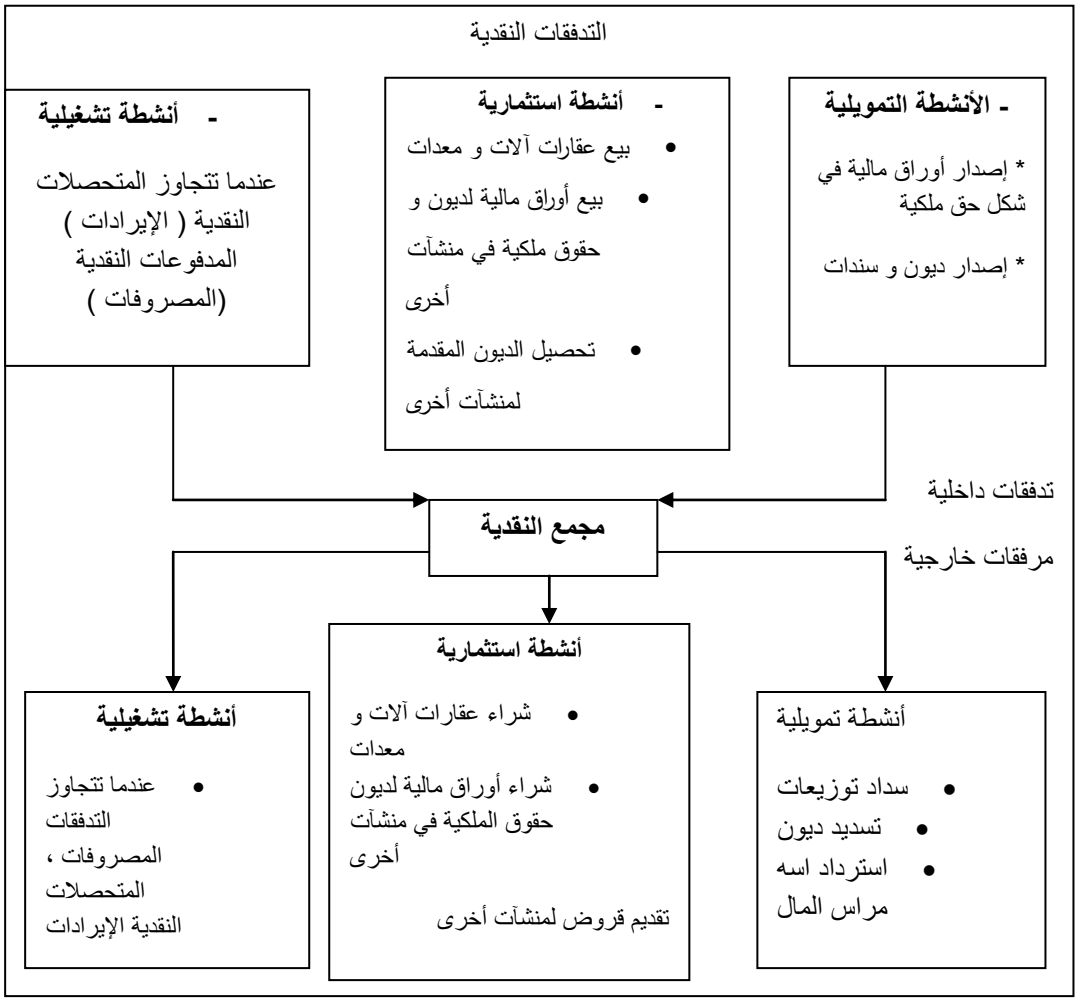
2 – الأنشطة الاستثمارية : وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها لاقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء استثمارات في ديون أو حقوق الملكية) وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها .

3 – الأنشطة التمويلية : وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية و تشمل :

- الحصول على رأس المال من الملاك و إمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات .
- اقتراض الأموال من الدائنين و سداد الأموال المقترضة .

وبتصنيف التدفقات النقدية إلى المجموعات الثلاثة يمكن إظهار التدفقات الداخلية والخارجة والمصنفة على أساس النشاط :

الشكل رقم(2–1) : التدفقات النقدية مصنفة على أساس النشاط :



المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية** ،مرجع سبق ذكره، ص ،139.

❖ **التغير في حقوق الملكية**

1 **تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية :**

يتم فيها الإفصاح عن التغيرات المختلفة في حقوق الملكية إلى جانب التغير في قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر وتحديد الجوانب التي تؤثر على حقوق الملكية ليتم الوصول إلى حقوق الملكية في نهاية المدة[1].

كما يمكن تعريفها بأنها : " عبارة عن التغيرات بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أو بالنقصان في صافي أصولها خلال الفترة ،باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين مثل المساهمة في رأس المال وتوزيعات الأرباح، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن النشاط للمنشأة، فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمتطلبات على هذه المصادر "[2].

2 **عناصر التغير في حقوق الملكية :** إن المنشاة يجب أن تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية كمكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية ، حيث تتضمن عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية البنود التالية :

- ✓ ربح أو خسارة الفترة وفقا لمل تتضمنه قائمة الدخل (النتيجة الصافية للسنة المالية).
- ✓ ولكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء[3].
- ✓ العمليات الرأسمالية مع الملاك .

---

[1] مثقال حمود سالم القرالة ، **اثر استخدام تكنولوجيا على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين** ، رسالة ماجستير ،محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ،2011 ،ص، 29.

[2] الشلتوني فايز زهدي : **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية "دراسة تطبيقية للقوائم المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص ،44.

[3] حجازي وجدي حامد ، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ،الإسكندرية، 2011، ص، 49.

✓ تسوية ما بين القيم الدفترية لكل فئة من فئات رأس المال المملوك ،علاوة الأسهم،كل احتياطي في بداية ونهاية الفترة ،والإفصاح عن كل تغير فيها[1].

3 -**محتوى قائمة التغير في حقوق الملكية :**

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية مما يلي[2]:

❖ **التغيرات في رأس المال المدفوع :**

يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني،والذي يمثل القيمة الإسمية للأسهم أو قيمة الحصص ورأس المال الإضافي ،والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة ،وتشمل:التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالإستثمارات الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو عينية أو تسديد لبعض التزامات المنشأة ،كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزانة.

❖ **التغيرات في الأرباح المحتجزة:**

➢ إن التغيرات في هذا القسم من حقوق الملكية يعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي:

- رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة .

- توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة .

- صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية .

علما أن توزيعات الأرباح تتم نقدا إما نقدا أو عينا ،وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية .

[1] أسامة علي خوجة ، **إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (دراسة حالة سونلغاز المديرية الجهوية للتوزيع ولاية المدية)** ، شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص مالية ،جامعة الدكتور يحي فارس ،2013،ص 104.

[2] الشلتوني فايز الزهدي ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية "دراسة تطبيقية للقوائم المالية"**، مرجع سبق ذكره ،ص ،ص ،23،24.

❖ **التغيرات في رأس المال المحتسب:**

➢ أهم مصادر التغير هنا هي:

-مكاسب أو خسائر إعادة التقدير .

-مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة .

-مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

❖ **الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية**

1 -**تعريف** :

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وقد سبق الإشارة إلى المعلومات التي يتوجب عدم إدراجها ضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وبالتالي يتوجب إدراجها ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية[1].

2-أهداف الإيضاحات :

حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (01)فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية [2]:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المستخدمة من قبل المنشأة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

[1] عزه الأزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية (دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF)**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009،ص 142.

[2] نفس المرجع ، ص ،ص 142،143.

- الإفصاح عن بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ألا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

3-مكونات الإيضاحات :

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على[1]:

a) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدمة في المعاملات والأحداث الهامة.

b) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في أي من القوائم المالية.

c) بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في القوائم المالية والتي يجب الإفصاح عنها لإعطاء صورة عادلة[2].

1- يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكنا على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة مسلسلة،ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية إلى الفقرة الخاصة بها في الإيضاحات.

2- لكي يتسنى للمستخدم أن يتفهم القوائم المالية ويتمكن من مقارنتها بالمنشآت الأخرى فإنه عادة ما يتم عرض الإيضاحات بالترتيب لتالي[3]:

- عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة.
- ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة .
- المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة في كل قائمة مالية بترتيب كل بند في القوائم المالية وبترتيب عرض كل قائمة.
- الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:

---

[1] حجازي وجدي حامد ، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ،مرجع سابق ، ص ،ص، 51،52.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية** ،شركة الجلال للطباعة،الإسكندرية،2003،ص ،245 .

[3] حجاجي وجدي حامد ، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ،مرجع سبق ذكره ، ص، 52.

- الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية .
- الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشأة في إدارة المخاطر المالية.

3 – يجب أن تعرض الإيضاحات شرح وافي للقيم الظاهرة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية،إضافة إلى بيانات عن الالتزامات والارتباطات المحتملة وأية بيانات مطلوب الإفصاح عنها واللازمة لتحقيق الإفصاح العادل طبقا لمعايير المحاسبة.

4 – في بعض الأحوال، قد يكون من الضروري أو المفضل أن يختلف ترتيب بعض البنود في الإيضاحات مثال ذلك حالة دمج المعلومات عن معدل الفائدة مع المعلومات الخاصة بتواريخ استحقاق القروض طويلة الأجل على الرغم من أن الأولى تمثل إفصاحات خاصة بقائمة الدخل بينما تربط الأخيرة بالميزانية، وعلى الرغم من ذلك يجب الالتزام بنمط منتظم للإيضاحات كلما كان ذلك ممكنا[1].

الفرع الثاني : العلاقة بين القوائم المالية

تبين دراسة القوائم المالية الأساسية الأربعة العناصر التي تتكون منها كل قائمة، و من خلال هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة إلى أخرى، وذلك على النحو التالي[2] :

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة الأرباح المحتجزة.
- رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة ،الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الأرباح المحتجزة سوف يظهر كأحد بنود الميزانية .
- رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية .

كما يمكن إبراز العلاقة بين أهم القوائم المالية، قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و هذا من خلال أصول والتزامات المنشأة وحقوق الملكية الخاصة بها في لحظة زمنية معينة، كما توضح قائمة الدخل إيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة معينة و ما حققته من صافي دخل أو صافي خسارة عن تلك الفترة .

---

[1] طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منع الائتمان نظرة حالية و مستقبلية** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006،ص ،246.

[2] المرجع نفسه ،ص، ص ،79،78.

هذا ويوجد علاقة قوية بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث يدخل صافي الدخل أو صافي الخسارة المقدر عنها في قائمة الدخل ضمن حقوق الملكية والتي تعتبر أحد بنود قائمة الدخل، كما يتم التقرير عن المستحقات والمقدمات للمصروفات والإيرادات ضمن قائمة المركز المالي، حيث تظهر المصروفات المقدمة وهي المبالغ التي دفعتها المنشأة خلال الفترة الحالية ولكنها لم تحصل بعد كالإيجارات المستحقة وهي المبالغ ضمن الأصول في قائمة المركز المالي .

كما يوجد ارتباط مباشر بين صافي الدخل والقيم المقرر عنها كأصل والتزامات، حيث يؤدي تضخيم الأصول والتقييم المنخفض للالتزامات إلى تخفيض المصروفات المقرر عنها في قائمة الدخل وبالتالي التقرير عن مقدرة كسبية أعلى وموقف مالي أقوى للمنشأة [1].

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد ، **اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية** ، الإدارة العامة للطباعة و النشر ، السعودية ، 2010، ص،69.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم فيها والاستغلال الجيد لها يجعل منها قاعة أساسية يرتكز عليه المؤسسات، بحيث تهتم المحاسبة كنظام فرعي لنظم المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين مثل الدائنين،حملة الأسهم،الأجهزة الحكومية....الخ.

وتشمل مخرجات النظام المحاسبي أربعة قوائم أساسية:قائمة المركز المالي،قائمة الدخل،قائمة التدفقات النقدية،قائمة التغير في حقوق الملكية ،بالإضافة إلى الإيضاحات،بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية من أجل فهم أفضل للأداء السابق للشركة ولتقييم أفضل العوائد.

الفصل الثالث

دراسة حالة فندق المصلى بالمدية

مقدمة الفصل

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به، مجرد مصطلحات فكرية تعددت في مجالات عديدة، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين تلك المعارف العلمية والنظرية مع الواقع العملي، وقد وقع اختيارنا من بين المؤسسات الخدماتية على مؤسسة الفندقة، وذلك نظرا لتوفرها على معلومات مالية يمكن استخدامها كمحل دراسة يستفاد منها العديد من الأطراف .

وسنتناول في هذا الفصل عرض فندق المصلى بالمدية، ومن ثم إسقاط الأدوات وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم لمالية وفي حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها بخصوص المؤسسة .

المبحث الأول: تقديم عام حول فندق المصلى بالمدية

يعتبر فندق المصلى بالمدية من أهم المؤسسات الفندقية بالولاية، من حيث النشاط والجودة وهذا على المستوى المحلي ولهذا الدور الهام للفندق تم اختيارنا له بالدراسة وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى نبذة مختصرة له باعتباره حديث الخدمة بالخصوص من جانبي مسيريه .

المطلب الأول :نبذة عن الفندق

يرتبط مفهوم أي مؤسسة بنشأتها وأهميتها الإستراتيجة، بالإضافة إلى موقعها الهام في تسيير الموارد المتاحة منها الموارد البشرية كأساس للاستمرار و النمو، ومنه تم التطرق إلى تعريف مختصر للفندق محل الدراسة بالإضافة للهيكل التنظيمي له ومختلف نشاطاته .

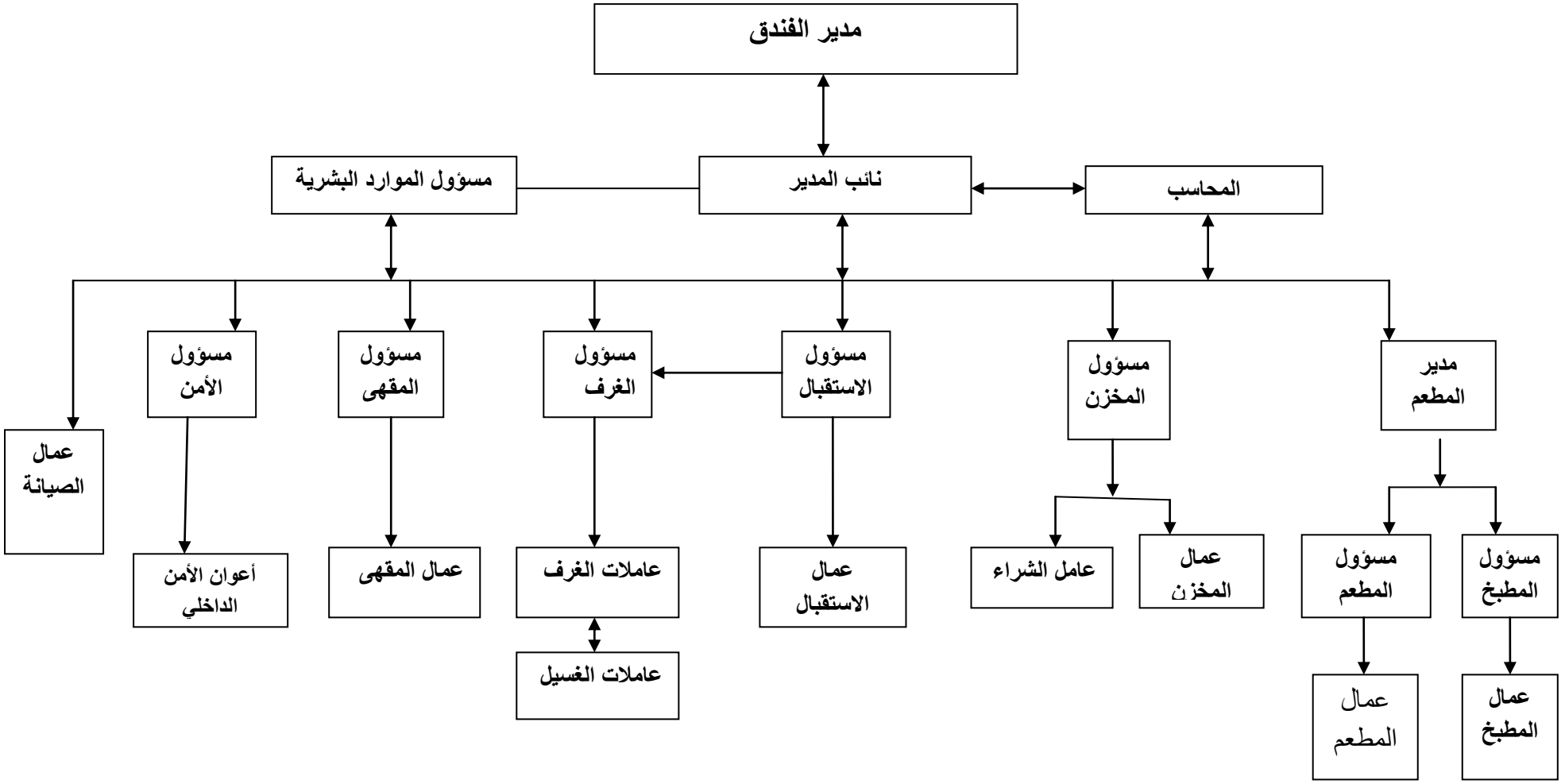
الفرع الأول: تعريف فندق المصلى بولاية المدية وهيكله التنظيمي .

1- **تعريف** : فندق المصلى هو مؤسسة ذات طابع اقتصادي خاص، تأسس بعد الاستقلال وبالتحديد في سنة 1979، وهو ملك للدولة بدرجة تصنيف ذات ثلاث نجوم حتى سنة 2010، وتم استأجر من الدولة بتاريخ 2010/04/01 ، والقيام بتصنيفه من طرف اللجنة الولائية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب بتاريخ 2012/12/24 ودرجة تصنيفه نجمة واحدة حتى وقتنا الحالي ،وسمي بفندق مصلى نسبة إلى الحي المتواجد به[1].

2- **الهيكل التنظيمي للفندق** : هو عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية والمالية والبشرية والقانونية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الفندق .

يعتمد الهيكل التنظيمي لفندق المصلى بالمدية على التسيير الذاتي وتحدد مهام كل مصلحة حسب الكفاءات والقدرات الشخصية والجماعية، بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والعملية للأف

[1] من إعداد الطالبتين، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مسير فندق المصلى بالمدية، يوم 2016/04/10الساعة 14:00


مدير الفندق
نائب المدير
مسؤول الموارد البشرية
المحاسب
مسؤول الأمن
مسؤول المقهى
مسؤول الغرف
مسؤول الاستقبال
مسؤول المخزن
مدير المطعم
عمال الصيانة
أعوان الأمن الداخلي
عمال المقهى
عاملات الغرف
عاملات الغسيل
عمال الاستقبال
عامل الشراء
عمال المخزن
مسؤول المطعم
مسؤول المطبخ
عمال المطعم
عمال المطبخ

شرح الهيكل التنظيمي

المدير العام : هو الهيأة العليا في الفندق له جميع الصلاحيات في التسيير المالي والقانوني، بغية تحقيق الأهداف التي يحددها، وذلك من خلال متابعته لعمل الفندق وتطبيق سياساته وهذا باحترام القوانين الداخلية للفندق والقواعد الجبائية .

المحاسب : تكمن مهمة المحاسب على ضبط العمليات المالية للفندق، ويقوم بتصنيف الإيرادات ومصاريف الفندق، وكل هذه العمليات من خلال جمع الفواتير المتعلقة بالاستغلال اليومي لعمليات الفندق أو الخدمات التي يؤديها اتجاه العملاء ، حيث يتكفل أيضا بالعمليات البنكية مع القيام بمتابعة ومراقبة الخزينة .

نائب المدير : يقوم نائب المدير بمجموعة من المهام تتمحور حول متابعة جميع العمليات التنظيمية وتسيير الموارد المالية والبشرية منها بصفة عامة .

مسؤول الموارد البشرية : تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم الأقسام في إدارة الفندق وذلك نظرا للدور الذي تقوم به، ولقد أعطي لها الاهتمام الأكبر من طرف المسؤولين مما جعل منها تقوم بالتنسيق بين جميع المصالح الأخرى، وتتمثل مهمة هذا المسؤول في السهر على كل ما يتعلق بالمستخدمين من حيث تكوينهم وإحصاء المناصب الشاغرة لمختلف الوظائف المتاحة، ومتابعة حوادث العمل و الساعات الإضافية والمتابعة المستمرة للمسار المهني للعمال والترقية وتسيير العطل السنوية والمرضية ...إلخ .

الفرع الثاني: مكونات الفندق

1/الإيواء: وهي تمثل جوهر للخدمة الفندقية وعليه يبنى أساس العمل في مجال الفنادق، وبالنسبة لمكونات الفندق محل الدراسة في ما يخص الغرف المخصصة للإيواء يشمل على ما يلي [1]:

*عدد الغرف =43 غرفة.

*عدد الأسرة لمكان واحد =08 أسرة .

*عدد الأسرة لمكانين =70 سرير .

[1] من إعداد الطالبتين ، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مسير فندق المصلى بالمدية، 2016/04/11 الساعة 14:00.

2/**المركز التجاري**:وهي تتمثل في الأماكن المخصصة للتسوق أو الخدمة أو التسلية بمختلف أنواعها أما في ما يخص الفندق محل دراستنا فهو يحتوي على نقاط بيع تشمل:

*مطعم يتسع لحوالي 60 طاولة .

*مقهى.

*محل تجاري .

*موقف خاص بالسيارات.

3/**الخدمات**:

* مركز الأعمال :وهي عبارة عن قاعة تعقد فيها مختلف الاجتماعات والمؤتمرات أو الدروس من طرف عينة من زبائن الفندق.

* محل تجاري مخصص لبيع (جرائد ومجلات،عطور وهدايا،....الخ).

* قاعة حلاقة.

* قاعة للحفلات والمؤتمرات تتسع ل100 شخص.

وبذلك يكون فندق مصلى قد شغل حوالي 23 عاملا.

المطلب الثاني:المهام والإجراءات المتبعة في بعض أقسام الفندق.

يقوم الفندق بمجموعة من المهام والإجراءات في إطار ممارسة مهامه السياحية كأحد أبرز المتدخلين الاقتصاديين في ولاية المدية .

الفرع الأول: العملاء و قسم الطوابق

1 – العملاء:

يتمثل عملاء الفندق في مختلف الإدارات والمجمعات والشركات الذي يوفر لعملائه غرفا عنده، وكذا دواوين ومنظمات الحفلات ومختلف الزوار القادمين في مواسم الاصطياف ومختلف العطل من داخل الوطن أو من دول مختلفة .

2– **قسم الطوابق (الغرف)**: تتمثل مهمة هذا القسم في ما يلي [1] :

- الإعلان عن الغرف الفارغة والغرف المشغولة من طرف العملاء .
- إزالة الغبار.
- تنظيف وغسل كل المساحات .
- حساب البياضات الموجودة بالغرف، والإعلان في حالة الضياع.
- مسؤول عن حزمة المفاتيح.
- القيام بعملية جرد مادي عند نهاية كل شهر، وإرسال نسخة إلى كل من قسم الإستقبال وقسم المراقبة.

الفرع الثاني : قسم الاستقبال

أ– إجراءات وصول النزيل:

عند وصول النزيل يقوم موظف الاستقبال بإجراء مجموعة من العمليات، يمكن إنجازها فيما يلي:

- إعداد قائمة الأشخاص المقبلين على الفندق، ويطلب من العميل ملء بطاقة النزيل.
- التأكد من هوية النزيل بإطلاعه على بطاقة التعريف أو رخصة السياقة ....الخ.
- تسجيل النزلاء المقبلين في مستند خاص بالصندوق، والذي يستعمل في ملء التقرير اليومي للمقبوضات النقدية.
- ترسل قائمة النزلاء إلى مصالح الأمن الوطني.

[1] من إعداد الطالبتين ، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مسير فندق المصلى بالمدية ، 2016/04/13 الساعة 14:00.

- يقوم بتحصيل النقدية من الزبائن، أما في حالة الدفع المؤجل(على الحساب)فيعمل على فتح حساب مدين.
- تحضير الفواتير على الحساب، ومتابعتها في سجل المدينين، حيث يعتبر قسم الاستقبال هو المسؤول على تحصيل الديون خلال مدة شهر.

وفي حالة انقضاء الشهر دون تحصيل، يرسل الملف مرفق بنسخة من الفاتورة ووصل الاستلام إلى قسم التحصيل لاتخاذ الإجراءات اللازمة يتم إعداد [1]:

*5 نسخ للفواتير على الحساب:

- تقدم الأصلية مرفقة بنسختين إلى العميل.
- يحتفظ بنسخة في الأرشيف.
- ترسل نسخة إلى قسم المحاسبة العامة.

* 3 نسخ بالنسبة للفواتير الخاصة بالتحصيل النقدي:

- تقدم الأصلية للعميل.
- يحتفظ بنسخة في الأرشيف.
- ترسل نسخة إلى قسم المراقبة.

عند الانتهاء من الخدمة، تنتقل كل نقطة بيع(مطعم، مقهى...)إيراداتها اليومية المحصلة إلى قسم الاستقبال مرفقة بالوثائق اللازمة، حيث يتم تقديم النسخ الأصلية إلى مصلحة المراقبة:

- النسخة المختصرة ليومية المكلف بصندوق الاستقبال.
- الوضعية المختصرة لرقم أعمال كل نقاط البيع.
- وضعية المدينين لكل نقاط البيع.
- تقرير المراقب الليلي.

[1] معلومات مقدمة من طرف مسير فندق المصلى بالمدية ، يوم 2016/04/20، الساعة 11:00.

تسلم إيرادات اليوم السابق إلى المكلف بالصندوق، والذي يقوم بتأشير سجل الصندوق، وفي نهاية كل شهر،تلخص كل العمليات في سجل خاص، حيث يتكون هذا الأخير من نسختين :

* ترسل الأصلية إلى قسم المحاسبة العامة مرفقة بالأرصدة، إضافة إلى الفواتير المدينة.

* يحتفظ بنسخة في السجل.

ب– أهم الوثائق المستعملة في قسم الاستقبال:

يستعمل هذا القسم في تتبع أعماله الوثائق التالية :

* تقرير الاستغلال اليومي ومداخيل الغرف.

* تقرير يومي لمبيعات الوجبات.

المبحث الثاني :الدراسة المحاسبية للفندق محل الدراسة

كخطوة عملية ومحاولة لإسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على واقع الممارسة المحاسبية،حيث تمت الدراسة الميدانية بالفندق كأحد المؤسسات الرائدة والسباقة في اعتماد بعض الوثائق المحاسبية والمالية .

المطلب الأول : بعض المستندات المستعملة في مختلف أقسام الفندق .

سيتم من خلال هذا المطلب تقديم بعض الوثائق والمستندات المحاسبية والإدارية التي تخدم أهداف البحث، وهي عبارة عن مستندات يومية أو شهرية والتي يعتمدها الفندق للقيام بأعماله وتسيير أموره .

الفرع الأول : المستندات اليومية

1– سند طلب : يعتبر هذا السند وثيقة رسمية تبعث من طرف العميل، بحث تحتوي على جميع طلباته وشروط التعامل بها قد تكون من طرف شخص واحد أو من طرف مؤسسة متعامل معها وفق اتفاقية مسبقة مع الفندق ، ويمكن أن يحتوي هذا السند على ما يلي [1]:

- اسم المؤسسة أو الشخص المرسل للسند مع اسم الفندق المرسل إليه .
- نوع الخدمة (فردية أو جماعية) .

[1] معلومات مقدة من طرف مسير فندق المصلى بالمدية ، يوم 2016/04/24، الساعة 13:00.

2– بطاقة المخزون : تمسك هذه البطاقة يوميا من طرف أمين المخزن بالفندق، وتكون لكل مادة على حدى، بحيث تسجل فيها كل عملية إدخال أو إخراج من وإلى المخزن .

3– وصل الاستلام : يمسك هذا الوصل من طرف أمين المخزن، وتسجل فيه كل عملية استلام البضائع وتكون بحضور أمين المخزن و رئيس المطبخ ، مع مراجعة البضائع التالفة وشطبها من القائمة ، ويصدر هذا الوصل بثلاثة نسخ[1] :

- الأصلية تكون مرفقة بالفاتورة توجه إلى المحاسبة .
- نسخة تبقى عند أمين المخزن .
- نسخة يحتفظ بها في الدفاتر اليومية لدى أمين المخزن .

4 – **وصل اقتطاع** : يخصص هذا المستند بالبضائعة سريعة التلف والمخزنة، والتي توجه مباشرة إلى المطبخ وتكون بثلاثة نسخ :

- النسخة الأصلية للمراقب .
- نسخة لأمين المخزن .
- نسخة تحتفظ بها الجهة المرسلة للنسخة .

الفرع الثاني : العمليات التي يقوم بها الفندق محل الدراسة

1 – عملية الشراء :

يختص الفندق كباقي المؤسسات المعنية بالخدمات الاستهلاكية بعمليات الشراء، بحيث يقوم بإحصاء المواد التي فيها نقص وخاصة المواد سريعة التلف وكثيرة الاستعمال (خضر وفواكه، لحوم ومنتجات أخرى)،يقوم أمين المخزن بعد شراء البضاعة ووصولها إلى المخزن بمراقبة السلع وإعداد سند استقبال البضائع تعد على أساس الفاتورة المرسلة مع البضاعة .

بعدها يختص أمين المخزن بإعداد وصل إيصال خارجي يتكون من أربعة نسخ تحمل توقيعه وتوقيع المراقب، إضافة إلى تأشيرة المدير، توجه الأصلية للمورد كوصل استلامه للبضاعة، وعند استلام الطلبية يرسل أمين المخزن النسخ إلى :

[1] معلومات مقدمة من طرف مسير الفندق ، يوم 2016/04/25، الساعة 11:00.

- نسخة لقسم المحاسبة مرفقة بوصل استلام البضاعة .
- نسخة يحتفظ بها لاستعمالها في متابعة بطاقة المخزون .
- نسخة يحتفظ بها في دفتر خاص من أجل المراقبة العامة .

2 – عملية التخزين :

تتم عملية التخزين بطريقة عملية ومدروسة تسمح بإدخال وصرف المخزون بسرعة، بحيث ترتب المواد عند دخولها إلى المخزن بعقلانية كل حسب خصوصيتها باستعمال ما يلزم في ذلك من صناديق وأدراج وثلاجات ...إلخ، ويكون ترتيبها حسب أولوية المنتوج في الاستعمال اليومي أو الأسبوعي وحتى الشهري .

تخصص لذلك بطاقات تعريفية تلصق في كل رف لتعرف بالمنتوج الموضوع فيه وتميزه عن غيره، وحتى تضمن سلامة المواد المخزنة من الضياع والسرقة، بالإضافة إلى الرقابة الدائمة للمواد في حالة تلفها من أجل التخلص منها ومعالجتها محاسبيا.

المطلب الثاني : الأصناف المحاسبية المستعملة في الفندق محل الدراسة.

يعتبر الفندق كأي المؤسسات الأخرى التي تستعمل المعلومات المالية وهذه المعلومات متوفرة في شكل قوائم مالية، بحيث أن هذه القوائم تتوفر على مجموعة من الأصناف المحاسبة التي تخدم المؤسسات بصفة عامة و الفندق بصفة خاصة.

الفرع الأول : جانب الأصول*

1 - الصنف (2) : الاستثمارات

تعتبر الاستثمارات كل الممتلكات والقيم الدائمة التي يمتلكها الفندق أو أنشأها بنفسه بغرض استعمالها وليس بغرض البيع أو الإيجار، وتقسم الاستثمارات التي بحوزة الفندق إلى أملاك عقارية وأملاك منقولة، كما تكون على شكل معنوي كالشهرة باعتباره الفندق الوحيد في المنطقة ، ويمكن ذكر هذه الاستثمارات التالية حسب تواجدها في الفندق [1]:

*أنظر الملحق رقم 1

[1] من إعداد الطالبتين ، بناء على المقابة التي أجريت مع محاسب الفندق ، يوم 2016/05/01، الساعة 10:00.

الأصول الثابتة غير المادية :

- البرامج المعلوماتية وما شابهها (ح / 204)، التي تشمل البرامج المحاسبية التي يعتمدها المحاسب و المسير في العمليات اليومية للفندق .
- **الأصول الثابتة المادية :** وهي الموجودات المادية الملموسة بحوزة الفندق من أجل إنتاج وتلبية خدماته والاستعمال لأغراض إدارية ، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية وهي تشمل :
- البناءات (ح/213) تتمثل بناء الفندق والذي يعتبر من الأملاك العمومية لكن تم تأجيره من طرف المسير حاليا بالإضافة إلى المقهى والمطعم .
- المعدات والأدوات الصناعية (ح / 215)، تتمثل في معدات المطبخ وأدوات الصيانة والطوابق
- الأصول الثابتة المادية الأخرى (ح / 218)، مثل الأثاث و وسائل النقل .
- **إهتلاك الأصول الثابتة (ح / 28):** يعرف الإهتلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، وهو القيمة المتبقية للأصل بعد الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته، وقد استعمل الفندق الحسابات التالية للتعبير عن إهتلاك أصوله وتتمثل في ما يلي :
  - إهتلاك البناءات (ح / 2813) .مثل إهتلاك الفندق والمطعم والمقهى .
  - إهتلاك المعدات والأدوات (ح/ 2815) مثل إهتلاك أدوات الصيانة .
  - إهتلاك الأصول الثابتة المادية الأخرى (ح/ 2818).مثل إهتلاك وسائل النقل .

2 – الصنف (3) : المخزونات

هي كل الممتلكات التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بنفسها بهدف إعادة بيعها أو توريدها أو استهلاكها في عمليات التصنيع أو الاستغلال،بحيث تدرج هذه الحسابات ضمن الصنف 3 وتصنف المخزونات في الفندق إلى:

- مخزونات الاستغلال : وهي المخزونات اللازمة المخصصة لعمليات الإنتاج أو البيع .
- مخزونات لحاجة المؤسسة : وهي المخزونات اللازمة لتلبية الحاجات اليومية للمؤسسة .

وتتمثل المخزونات عموما في الفندق كما يلي :

- المواد الغذائية . — معدات المطبخ.
- المشروبات الغازية . — أدوات أخرى .

وتتمثل مهمة أمين المخزن في :

- العمل على تخزين المواد في المخزن على أكمل وجه .
- ضمان الرقابة الكمية والنوعية للمواد المخزنة .

محاسبة المخزونات : تعد هذه العملية من اختصاص مصلحة المحاسبة العامة، حيث يقوم المحاسب بتسجيل حركات المخزون حين دخولها في ذمّة المؤسسة أو خروجها منها، أو عندما تخرج من مراكز التخزين لتتوجّه إلى الأقسام المستعملة أو تتحول من قسم لآخر .

كما يقوم المحاسب بتسجّيل الانخفاض في المخزون أو تلفه أو سرقته،كما يشكل لتلك المخزونات مؤونة تخصص لكل مخزون، بحث تعتبر تلك المؤونة أموال يخصصها الفندق لمواجهة النقص في المخزون .

كما تحاول مصلحة المحاسبة العامة أن تحقق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي:

- توفير معلومات إحصائية تستعمل في إعداد برامج التموين خاصة تلك البضائع التي تستعمل على المدى الطويل .
- تزويد التسيير التحليلي بمجموعة من المؤشرات تستعمل في تحضير الجداول المستعملة في تسيير المخزونات .
- الإستجابة لمتطلبات المسيرين فيما يخص التحكم في تكلفة المواد الأولية .

3 – الصنف (4) : حسابات الغير.

يقسم هذا الصنف إلى نوعين من الحسابات حساب 401 موردين والذي سوف نتطرق إليه في جانب الخصوم أما حساب 411 الزبائن .

الزبائن (ح/ 411) : هو الشخص الذي يتيح للفندق الفرصة كي تخدمه بشكل جيد، باعتباره الشخص الأكثر أهمية في كل وقت وكل مكان،والذي يعتمد عليه الفندق في التخطيط لحاضره ومستقبله، وهو الذي يعبر عن رغباته ومتطلباته وتصبح مهمة الفندق أن تلبي له هذه الرغبات وتفي بهذه المطالب، كما يمنح الفندق القدرة على الاستمرار وتحقيق النجاح، وقد يكون أحد أسباب خروج المؤسسة من السوق .

ويعتبر أغلب زبائن الفندق الأشخاص ذوي المصالح الاقتصادية والاجتماعية ورجال الأعمال، والرياضيين من لاعبين في كرة القدم، والأساتذة ...إلخ .

ولكي يستوفي مسير الفندق لجميع تلك العمليات المتعلقة بخدمة زبائن الفندق عليه القيام بمجموعة من الإجراءات وتتمثل فيما يلي :

- مسك ملفات الزبائن .
- إجراءات إحصائية حول المبيعات (المنتجات المباعة ، نوع الزبائن ، فترة الإقامة ...).
- القيام بتحقيقات حول نظرة العملاء لنوعية الخدمة .
- إعداد قائمة خاصة بالعملاء الذين لديهم عسر مالي .
- مسك سجل خاص بشكاوي العملاء .

وتقوم مصلحة المحاسبة العامة في هذا المجال بتسجيل فواتير الزبائن، كما تتولى عملية المتابعة المحاسبية لتحصيل الحقوق المترتبة عن ذلك، كما توفر هذه المصلحة جميع المبيعات الاستهلاكية من إطعام ومشرب ومبيت وتحصيل الحقوق من العملاء من أجل إعداد الميزانيات التقديرية، دون أن ننسى دورها الجبائي في تحديد قيمة الضريبة الواجب تسديدها لمصلحة الضرائب (TVA .TAP).

الفرع الثاني : جانب الخصوم*

1 – الصنف (1) : رؤوس الأموال

حساب 101رأس المال الصادر (رأس مال الفندق) وهو من الحسابات التي تواجدت بالفندق محل الدراسة في حالة المؤسسة الفردية وهو حساب فرعي يمثل قيمة مساهمة صاحب الفندق في بداية نشاطه أو أثنائه ويستعمل رأس المال في التشغيل عن طريق توظيفه في النشاط العادي للفندق كشراء السلع والخدمات وبيعها . وفي نهاية السنة يحسب الربح أو الخسارة التي تعود على الفندق جراء العمليات التشغيلية التي قام بها .

2 – حساب المورد (ح / 401) : هو شخص أو شركه أو مصنع يقوم بتلبيه احتياجات الفندق سواء كانت تلك الاحتياجات في شكل مادي ملموس مثل:

– بضاعه كاملة الصنع أو مواد خام ومستلزمات إنتاج أو أصول للفندق أو أدوات مكتبية..الخ

أو في شكل غير مادي مثل:

– خدمات (بريد ، انترنت، اتصالات، نظافة ، ...الخ

3 – **الصنف (5)** : يقسم هذا الصنف في الفندق إلى حسابين رئيسيين وتتمثل أساسا في (حساب البنك و حساب الصندوق) وقد ينقسمان بحد ذاتهما إلى جانب الأصول في حالة كان مدين وجانب الخصوم في حالة كانا دائنين .

*أنظر الملحق رقم 2

- **حساب البنك** (ح/ **512**) : يتعامل الفندق مع هذا الحساب من خلال فتح حساب في أحد البنوك والتعامل معها، بحيث يقوم بإيداع أمواله الخاصة في ذاك الحساب، كما يتعامل مع عملائه من خلاله في حالة التحصيل عن طريق الشيكات البنكية
- **حساب الخزينة** (ح / **53**): يستعمل الفندق حساب الخزينة لتسجيل جميع النقديات التي تدخل في حسابه سواء كانت نتيجة مبيعات يومية أو تحصيلات نقدية من عند العملاء، كما يخصص أيضا لتسجيل المدفوعات اليومية أو الشهرية التي تخرج من الخزينة بشكل يومي أو شهري لتسديد أعبائها مثل المشتريات اليومية أو دفع حقوق الموردين الدائنين أو تسديد أعباء الصيانة والانترنت .

كل هذه العمليات المحاسبية التي تقوم بها مصلحة المحاسبة تعتمد فيها على نظام معلوماتي .

بالإضافة إلى الحسابات السابقة لحسابات الأصول والخصوم والتي ترتكز على جدول قائمة المركز المالي هناك حسابات أخرى مخصصة بقائمة الدخل وتتمثل في ما يلي : الإيرادات والتكاليف .

1 – الصنف (6) : التكاليف

تعبر التكاليف بصفة عامة عن جميع الأموال التي أنفقا الفندق أثناء ممارسته لنشاطاته العادية أو أداء مهامه مع الغير خلال السنة .

وأهم الحسابات المستعملة ضمن الصنف 6 والخاصة بالفندق تتمثل في ما يلي :

- ح / **601 المواد الأولية** : وتسجل تكلفته في الجانب المدين له ويتم توجيهه إلى المخازن قصد تحويلها أو الاستهلاك المباشر مثل (اللحوم ، الخضروات ، المشروبات ، مواد التنظيف ...إلخ).
- ح / **613 الإيجارات** : يسجل في هذا الحساب المصاريف التي ينفقها الفندق سواء في النشاط العادي، والنشاط التشغيلي مثل كراء قاعة الحفلات، مخيمات صيفية .

2– الصنف (7) : الإيرادات

يضم هذا الصنف من الحسابات مجمل الإيرادات التي يتحصل عليها الفندق أثناء ممارسة نشاطاته أو خارج نشاطاته العادية ، أهم الحسابات المستعملة في هذا الصنف والمخصص خصوصا في الفندق حساب 706(تقديم الخدمات الأخرى) يخصص الفندق هذا الحساب من أجل تسجيل كل التعاملات والخدمات اتجاه عملائه وتتفاوت أهمية خدمة العملاء حسب نوع المنتج ونوع العميل مثل (كراء الغرف، تقديم الطعام، تقديم المثجات، حلاقة، غسل الملابس ...إلخ) .

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم التطرق إلى دراسة حالة تطبيقية لفندق المصلى بالمدية ، وتطبيقا للفصول النظرية السابقة ولما هو مطبق فعلا في الفندق لنظام المعلومات المحاسبي، حيث تم تتبع جميع العمليات اليومية للفندق وتم ذلك بإبراز أهم الوثائق والمستندات التي يعتمدها في نشاطاته العادية .

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم دراسة الأصناف التي يعتمدها في إعداد القوائم المالية، وكانت هذه الأصناف المحاسبة تعبر للفترة 2010، فقمنا بعرض البعض من محتوى قائمة المركز المالي بالإضافة إلى أهم الحسابات المستعملة فيها ،وكذا قائمة جدول حسابات النتائج وأهم الحسابات المستعملة في الفندق .

الخاتمة العامة

تكتسب المعلومات أهميتها من الدور الذي تمثله لمستخدميها سواء كانت معلومات مالية أو محاسبية، بحيث تزودهم بما يحتاجون إليه من معارف يستمد منها تقديراتهم وتصوراتهم لما يتطلب منه القيام به، وفي ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات المالية دورا أكثر عمقا وشمولية واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله فيما سبق لها من أهمية، حيث تعتبر جودة المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان البقاء واستمرار المؤسسة، بحيث تلعب القوائم المالية وخاصة في ظل نظم المعلومات المحاسبية دورا هاما وفعال في تزويد مختلف مستويات متخذي القرارات بمعلومات جاهزة وصحيحة تتميز بالدقة والسرعة .

فالمعلومات المالية التي يتطلب الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار يجب أن يكون بمقدورها الاستجابة لكافة احتياجات متخذي القرارات، وهذا ما توفره نظم المعلومات المحاسبية الذي يكون مبنيا على أسس سليمة، فإن الهدف الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية هو إنتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمستخدميها، وعليه تبدأ وظائف نظم المعلومات بتجميع البيانات وتنتهي بإنتاج وتوصيل المعلومات،ومما لا شك فيه أن أي نظام معلومات لكي يستجيب لكافة احتياجات الأطراف التي يوفر لها البيانات والمعلومات تعد طرفا حيويا في دورة حياة المؤسسات أو التنظيمات بشكل خاص، وعليه برزت الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية الذي يتشكل من عدة مراحل، يشارك فيها عدد من المختصين والمدراء والمستخدمين تتضمن كل مرحلة القيام بأعمال ومهام محددة تسعى إلى تحقيق الهدف العام الموضوعة لأجله .

ومن خلال ماسبق وتمت دراسته في هذا الموضوع يمكن أن نستخلص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1– النتائج:

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي :

- ✓ تعد نظم المعلومات المحاسبية على درجة من الأهمية في المؤسسات الفندقية، من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته واكتشاف الفجوات في النظام، وبالتالي إيجاد حلول مثلى لها، يتم على أساسها تحديد واتخاذ القرار في المؤسسة،وهذا ما تمت الإجابة عليه في الفرضية الأولى التي تناولناها في الفصل الأول المبحث الثاني.

- ✓ إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أسس ومبادئ سليمة يجعله قابلا للتجديد، وبالتالي إنتاج معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- ✓ تتميز المعلومات المحاسبية في الفندق بالموضوعية وعدم التحيز والمصداقية وبدرجة عالية من الوضوح والثقة.
- ✓ بينت الدراسة أن لجودة المعلومات المالية دورا فعال في المؤسسات الخدماتية خاصة في مجال الفنادق، وذلك من حيث كونها تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة بأكبر قدر من الكفاءة، تحديد المشكلة وتحليلها، تنفيذ القرار بشكل سليم ومتابعتها وبالتالي ترفع من قدرة المؤسسة على المنافسة والاستمرارية وهذا ما تمت الإجابة عليه في الفرضية الثانية التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني المبحث الأول.
- ✓ تعتبر جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء واستمرار المؤسسات .
- ✓ إن من أهم الصعوبات التي تواجه المسيرين في المؤسسات الفندقية خصوصا في الجزائر، عدم توفر المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب وطول الوقت المخصص لجمع المعلومات، مع صعوبة استرجاعها، وغياب المتخصصين في نظم المعلومات المحاسبية من أجل تحويل البيانات لمعلومات يمكن الاستفادة منها هذه النتيجة إجابة للفرضية الثالثة للفصل الثالث المبحث الثاني.
- ✓ تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق.

2 – الاقتراحات والتوصيات :

بناءا على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة والمتعلقة بأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في قطاع الخدمات تمكنا من صياغة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التالية :

- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة، ومسألة تطبيقه على الواقع العملي بالمؤسسات والذي يعتبر شبه مفقود في الجزائر .
- يجب النظر للمؤسسات الخدماتية في الجزائر بالخصوص المتعلقة بمجال الفنادق بمنظور تعليمي باعتبارها نظام مفتوح على واقع التشغيل، وبالتالي يمكن تصميم نظام معلوماتي يسمح بتجميع

ومعالجة البيانات وإيصالها على شكل معلومات يستفيد منها الكثير من الأطراف المهتمة خصوصا الأكاديميين .

- يجب تكثيف نظم المعلومات المحاسبية في الفنادق بالجزائر بخصوص فندق المصلى بالمدية، مما يسهل الحصول على المعلومات المناسبة وفي التوقيت المناسب .

3 – آفاق الدراسة :

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات المتوفرة وهي بذلك لم تلم بجميع جوانب الموضوع ككل، ومما لاشك فيه أن هذا الموضوع مرتبط بالبيئة المحاسبية التي لا تعرف الثبات فهي تتغير باستمرار وفقا للمعطيات الاقتصادية وعليه فإن البحث لديه العديد من الآفاق ومن بين النقاط التي أثارة اهتمامنا من خلال انجاز هذا البحث هي :

- معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية، وتطبيقاتها في المؤسسات الخاصة .
- تقييم جودة المعلومات المالية ودرجة استجابتها لمتطلبات الدقة في المؤسسات الحكومية .
- آليات تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الخدماتية وأثرها على اتخاذ القرارات .

قائمة المراجع

1 – قائمة الكتب

1- الجزراوي إبراهيم، الجنابي عامر،أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري،عمان، 2009.

2- الخطيب أحمد، زيغان خالد، إدارة المعرفة و نظم المعلومات ، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2009.

3- الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004.

4- الرمحي نضال محمود ، الذيبة زياد عبد الحليم ، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2014.

5- القباني ثناء علي،نظم المعلومات المحاسبية ،الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003.

6- القيومي محمد، علي حسين أحمد حسين، تشغيل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

7- أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية ، الطبعة الأولى ، دار النشر الثقافة،الإسكندرية ،2008.

8- حجازي وجدي حامد ،تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ،الإسكندرية،2011.

9- حسين أحمد حسين علي ، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

10- خليل الرفاعي وآخرون، أصول المحاسبة ،الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.

11- سامح محمد رضا رياض أحمد ،اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية ، الإدارة العامة للطباعة و النشر ، السعودية ، 2010.

12- ستيفن موسكوف،مارك سيمكن، ترجمة سعيد كمال الدين، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض ،2005.

13- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منع الائتمان نظرة حالية ومستقبلية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

14- عامر إبراهيم، الجنابي علاء الدين عبد القادر ، نظم المعلومات الإدارية، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009.

15- عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون،أصول المحاسبة المالية،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،1999.

16- عطا الله أحمد الحسبان، طا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2013.

17- عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

18- كمال الدين الدهراوي ،مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

19- محمود محمد عبد السلام البيومي،المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية،شركة الجلال للطباعة،الإسكندرية،2003.

20- مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2009 .

2 – قائمة المذكرات والأطروحات :

1- المحيا العتيبي فيحان محيا علوش، دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية " دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض "، رسالة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2004.

2- بوخالفة وسيلة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية " دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008- 2012) "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة ورقلة، 2013.

3- بوفروعة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012.

4- أسامة علي خوجة ،إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (دراسة حالة سونلغاز المديرية الجهوية للتوزيع ولاية المدية) ، شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص مالية ،جامعة الدكتور يحي فارس،2013.

5- الشلتوني فايز زهدي، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية " دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2005.

6- الوافي الطيب ، دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2012.

7- بالعيد محمد كامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها " دراسة ميدانية لواقع البنوك و المؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق الإستبيان "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

8- بن فرج زوينة ،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف ،2014.

9- جمعون أمحمد، مناعي مونير، أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة مؤسسة موبيليس" وكالة البوير " ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،جامعة البويرة، 2015.

10- حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "،رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل،جامعة غزة، 2006.

11- حسياني عبد الحميد ، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010.

12- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

13- دهمان أسامة كمال ، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية "، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2012.

14- زرقون عمر الفاروق، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية نحو الابار(E,N,S,P)،شهادة الماستر،في العلوم المالية والمحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2011.

15- شلا زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس،2014.

16- شناي عبد الكريم ،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة، 2009.

17- عباسي عصام ،تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة ليند غاز 2011/2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012.

18- عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال ، إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات ،أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، الجامعة الافتراضية بالمملكة المتحدة ، 2010.

19- عثمان زكريا ،دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة حدود سليم للتوضيب وتصدير التمور طولقة"،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.

20- عريف مجدي ، نظم المعلومات الإدارية ودورها في حل مشكلات الإدارة العامة (دراسة ميدانية على مديرية المالية في اللاذقية) رسالة الماجستير في إدارة الأعمال ،جامعة تشيرين، 2008.

21- عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية (دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF، رسالة ماجستير، علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

22- عطا العلول عبد المنعم، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساعدة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة –فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة ، بدون سنة نشر.

23- عكوش محمد أمين،اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،دراسة حالة"المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP)،مؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة(TAMEG)،رسالة ماجستير،في المحاسبة والتدقيق،جامعة الجزائر3،2011.

24- عون وردية ، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية دراسة حالة مؤسسة الإحسان البويرة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة أكلي محند و الحاج بالبويرة ، 2015.

25- عيادي عبد القادر، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة شلف سنة 2008.

26- قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق معيار المحاسبة الدولية IAS /IFRSدراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، 2010.

27- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012.

28- مثقال حمود سالم القرالة ،اثر استخدام تكنولوجيا على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، رسالة ماجستير ،محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

29- محدادي لبنى ،أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة (2010-2013) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص تدقيق و مراجعة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014.

30- مخلوفي محمد عادل، نعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة)"، رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015.

3 – قائمة المجلات والملتقيات :

1- أبو غليطة الهام،أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013.

2 - أل مراد نبال يونس، خصائص نظام المعلومات الإدارية و أثرها في مؤشرات نجاحه " دراسة استطلاعية لأراء مسؤولي الوحدات الإدارية في كليتي طب الأسنان و التربية "، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد التسعون، المعهد التقني الموصل، 2012.

3- الهزايمة أحمد صالح ،دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الحكومية (دراسة ميدانية في المؤسسات العامة لمحافظة أربد) ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 العدد الأول،2009.

4 - أيمن محمد الشنطي، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،2013.

5- حجاج محمد الهاشمي، مسعودي حسام ، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، يومي 6- 5/ 05 / 2013.

الملاحق

الملحق رقم 1

HOTEL MSALLA

QUARTIER M.SALLAH

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

N° D'IDENTIFICATION:297126010147240

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2010			2009
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		8 712 214,95	711 821,81	8 000 393,14	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		4 419 950,00		4 419 950,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		730 107,00		730 107,00	
Impôts différés actif		197 291,00		197 291,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**14 059 562,95**	**711 821,81**	**13 347 741,14**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 228 848,00		5 228 848,00	
Autres débiteurs		14 745,00		14 745,00	
Impôts et assimilés		1 089 223,11		1 089 223,11	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 127 238,35		1 127 238,35	
TOTAL ACTIF COURANT		**7 460 054,46**		**7 460 054,46**	
TOTAL GENERAL ACTIF		**21 519 617,41**	**711 821,81**	**20 807 795,60**	

الملحق رقم 2

HOTEL MSALLA

QUARTIER M.SALLAH

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

N° D'IDENTIFICATION:297126010147240

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2010	2009
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 424 354,22	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-687 847,88	
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**8 736 506,34**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		11 226 819,27	
Impôts		377 961,07	
Autres dettes		349 476,01	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**11 954 256,35**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**20 690 762,69**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

HOTEL MSALLA

QUARTIER M.SALLAH — EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

N° D'IDENTIFICATION:297126010147240

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2010	2009
Ventes et produits annexes		12 318 849,35	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**12 318 849,35**	
Achats consommés		-2 133 941,31	
Services extérieurs et autres consommations		-7 152 935,54	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-9 286 876,85**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**3 031 972,50**	
Charges de personnel		-2 398 496,15	
Impôts, taxes et versements assimilés		-689 260,51	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-55 784,16**	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles		-500,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-828 854,72	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-885 138,88**	
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-885 138,88**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		197 291,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**12 318 849,35**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-13 006 697,23**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-687 847,88**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-687 847,88**	

HOTEL MSALLA

QUARTIER M.SALLAH

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

N° D'IDENTIFICATION:297126010147240

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2010	2009
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 142 321,18	
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-4 806 830,00	
Intérêts et autres frais financiers payés		-7 383,27	
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-1 671 892,09	
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-500,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-1 672 392,09**	
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 076 553,06	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-3 076 553,06**	
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		9 424 354,22	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**9 424 354,22**	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**4 675 409,07**	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période			
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**1 127 238,35**	
Variation de la trésorerie de la période		**1 127 238,35**	
Rapprochement avec le résultat comptable		**1 815 086,23**	
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		3 548 170,72	

HOTEL MSALLA

QUARTIER M.SALLAH

N° D'IDENTIFICATION:297126010147240

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES -copie provisoire

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reserves/Résultats
Solde au 31 décembre 2008						
Changement méthode comptable 2009						
Correction d'erreurs significatives 2009						
Réévaluation des immobilisations 2009						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2009						
Augmentation de capital 2009						
Résultat net de l'exercice 2009						
Solde au 31 décembre 2009						
Changement méthode comptable 2010						
Correction d'erreurs significatives 2010						
Réévaluation des immobilisations 2010						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés 2010						
Augmentation de capital 2010						
Résultat net de l'exercice 2010						
Solde au 31 décembre 2010						

الملحق رقم 6

HOTEL MSALLA
QUARTIER M.SALLAH

BALANCE GENERALE
-copie provisoire

PAGE:1

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

COMPTE	LIBELLE	SOLDE AU 31/12/10	
		DEBIT	CREDIT
10110	Fonds de l'exploitant		9 424 354,22
21844	Matériel de transport	685 384,61	
21845	Equipement de bureau	7 370,80	
21847	Agencements et installations	1 790 232,48	
27524	Caution de soumission	730 107,00	
28184	Amort Matériel de transport		28 557,69
28185	Amort Equipement de bureau		245,69
28187	Amort Agencements et intallati		117 032,91
40130	Fournisseurs de stocks		218 617,12
40162	Fournisseurs de services		2 790 236,27
41170	Clients ventes	5 228 848,00	
42163	Personnel, rémunérations dues		0,00
43145	Retenue sécurité sociale		89 841,11
43168	Sécurité sociale cnas		259 634,90
44563	TVA sur achats	19 141,39	
44573	TVA sur ventes		309 402,83
44574	TVA DUE		0,00
44576	DROIT DE TIMBRE	14 052,72	
44579	Précompte	1 056 029,00	
44741	TAP		57 056,00
44743	IRG/SALAIRES		11 502,24
51250	BNA	1 089 937,91	
53087	Caisse	37 300,44	
58189	Virements de fonds		0,00
60100	Matières et fournitures	1 357 248,70	
60700	Achats non stockés de matières	775 118,19	
60731	Achats non stockés de matières	1 574,42	
61320	Loyer Hôtel	7 032 000,00	
61522	Entretien, réparations et main	20 000,00	
61666	Primes d'assurances	34 120,21	
62225	Honoraires	30 000,00	
62628	Téléphone	29 432,06	
62755	Frais financiers	7 383,27	
63130	Rémunération du personnel	1 903 548,53	
63535	Cotisations aux organismes soc	494 947,62	
64241	T A P	154 078,00	
64546	Droit de timbre	2 382,51	
65698	Amendes et pénalités, subventi	500,00	
	TOTAL A REPORTER	**22 500 737,86**	**13 306 480,98**

PCCOMPTA (c) DLG

الملحق رقم 7

HOTEL MSALLA
QUARTIER M.SALLAH

BALANCE GENERALE
-copie provisoire

PAGE:2

EXERCICE:13/05/10 AU 31/12/10

COMPTE	LIBELLE	SOLDE AU 31/12/10	
		DEBIT	CREDIT
	REPORT	**22 500 737,86**	**13 306 480,98**
68182	Dotation aux amortissements	828 854,72	
70610	CA Hôtel		9 136 671,90
	TOTAL GENERAL	**23 329 592,58**	**22 443 152,88**

PCCOMPTA (c) DLG